مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الأونكتاد

قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر

الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠١٥

ملاحظات

أشرف على إعداد هذه الدراسة الصادرة عن الأونكتاد معتصم الأقرع ومحمود الخفيف، من وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني، واستُعين فيها بالعمل الذي أنجزه الخبير الاستشاري وليد عبد ربه مدير عام مؤسسة الأفق للتنمية المستدامة (هورايزن)، برام الله، الضفة الغربية.

واستفادت هذه الدراسة طوال إعدادها من إرشادات وإفادات ومقترحات رجا الخالدي، المنسق السابق، بوحدة مساعدة الشعب الفلسطيني، الأونكتاد. وقدمت رندة جمال، الأونكتاد، تعليقات قيمة في المراحل الأولى من إعداد الدراسة.

والآراء الواردة في هذه الدراسة هي آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة.

وليس في التسميات المستخدمة في هذه الدراسة ولا في طريقة عرض مادتها ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

يمكن اقتباس المادة الواردة في هذه الدراسة أو إعادة طبعها من دون استئذان ولكن يرجى التنويه بذلك، مع إرسال نسخة من المنشور الذي يتضمَّن النص المقتبس أو المعاد طبعه إلى أمانة الأونكتاد.

تعني الإشارات إلى الدولار دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

UNCTAD/GDS/APP/2015/1

موجز تنفيذي

تُحلِّل هذه الدراسة المشاكل التي تواجه قطاع الزراعة الفلسطينية وآفاقه، وهي تبرز دوره وأهميته ومساهمته في الاقتصاد بوجه عام، وتُبيِّن مواطن قوته وضعفه، فضلاً عن الفرص المتاحة فيه والمعوقات التي تعترض مساره. وتسلط الدراسة الأضواء على التشوهات التي يفرضها الاحتلال وتأثيرها في حالة قطاع الزراعة الفلسطينية وآفاقه.

وفضلاً عن الدور الاقتصادي التقليدي، يظل للزراعة مغزى عميق لدى الشعب الفلسطيني وأهمية كبيرة لهويته. فالأرض والزراعة يرمزان إلى صمود الفلسطينيين وجلدهم في مواجهة فقدان أراضيهم المستمر بسبب الاحتلال الذي طال أمده وتوسع المستوطنات الإسرائيلية. ومما يزيد من الأهمية العملية والرمزية للقطاع الزراعي أن العاملين الرئيسيين للإنتاج، وهما الأرض والمياه، نادران نسبياً في الأرض الفلسطينية المحتلة وهو وضع زاده الاحتلال سوءاً.

وللزراعة مساهمة ملموسة في دخل الفلسطينيين وصادراتهم وأمنهم الغذائي وفرص العمل التي تتاح لهم. بيد أن القطاع الزراعي ظلَّ يزاول أنشطته بمستوى يقلّ كثيراً عن إمكاناته، فمساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات ما برحت تتراجع، بينما ظلَّ حجم الإنتاج الزراعي بالأرقام المطلقة متقلباً وميالاً إلى الانخفاض انخفاضاً بيِّناً.

ورغم تماثل التربة والمناخ، كان إنتاج قطاع الزراعة الفلسطينية وإنتاجيته يقلان عمَّا هما عليه في إسرائيل والبلدان الشبيهة في المنطقة. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط إنتاج الدونم[1] نصف مثيله في الأردن ولا يجاوز ٤٣ في المائة من نظيره في إسرائيل، رغم أن البيئات الطبيعية تكاد تكون متماثلة. ويعزى جل الفرق الملاحظ في الإنتاجية بين هذه الاقتصادات الثلاثة التي تتشارك المناطق الزراعية الإيكولوجية نفسها إلى تأثير الاحتلال في الزراعة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، تؤثر القيود التي تفرضها إسرائيل على استيراد الأسمدة تأثيراً سلبياً في الزراعة الفلسطينية، وتثير مشكلات من قبيل ضعف الإنتاجية، وتدهور التربة، وارتفاع التكاليف الناشئ عن اللجوء إلى بدائل أدنى جودة تكون في كثير من الأحيان أقل تركيزاً أو مغشوشة أو مهربة أو غير ملائمة بشكل آخر. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاجية الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة انخفضت بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٣ في المائة منذ تطبيق القيود على استيراد الأسمدة.

وفضلاً عن ذلك، تستتبع القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة المزارعين والخدمات والتجارة الزراعية تكاليف إضافية مالية وناشئة عن الوقت المهدر. وتشير التقديرات إلى أن تكاليف التصدير والاستيراد التي يتكبدها المنتجون الفلسطينيون تعادل ضعف التكاليف التي يتحملها نظراؤهم الإسرائيليون، بينما تتطلب إجراءات الاستيراد أربعة أمثال الوقت الذي يمضيه المستوردون الإسرائيليون على أنشطة مشابهة.

ويحرِم استمرار احتلال المنطقة جيم الاقتصاد الفلسطيني من ٦٣ في المائة من الموارد الزراعية في الضفة الغربية التي تشمل أخصب الأراضي وأصلحها للرعي، بينما قلَّصت إقامة جدار الفصل وتوسُّع المستوطنات الإسرائيلية المساحة المتاحة للأنشطة الزراعية.

---

(١) يعادل الدونم الواحد ١ ٠٠٠ متر مربع.

وتتحكم الحكومة الإسرائيلية في توزيع المياه وتمارس سلطة منع الفلسطينيين من حفر الآبار وإصلاح البنية التحتية للمياه والاستثمار فيها. وهي تسلب السلطة الوطنية الفلسطينية والمزارعين الفلسطينيين حق حفر الآبار لتلبية الطلب المتزايد على المياه، رغم أن مصدر تلك المياه يقع بأكمله تقريباً في الضفة الغربية.

ومع ذلك، يظلّ القطاع الزراعي الصامد دعامة استراتيجية للاقتصاد الفلسطيني، فهو يتمتع بقدرة قلَّ نظيرها على التعافي بسرعة وعلى نحوٍ متواصل. وثمة الكثير مما يُمكن القيام به، حتى في الظروف السائدة حالياً، لعكس مسار التراجع الذي يسلكه هذا القطاع أو إيقافه على الأقل.

بيد أنه إذا أُريد للتعافي أن يستمر، فلا بد من أن تزيد السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة الاستثمار في إعادة بناء البنية التحتية الزراعية وإنشاء تعاونيات المزارعين وتعزيزها وإعادة تكاليف الإنتاج والنقل إلى مستوياتها الطبيعية. وفضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود خاصة محددة الأهداف لدعم صغار المزارعين في عدة مجالات، مثل الخدمات البيطرية والتغليف والتخزين البارد والنقل والتسويق. وفي الأحوال المثلى، ينبغي أن تكون هذه التدخلات جزءاً من عملية إصلاح شاملة للسياسات والقوانين التي تنظِّم الإنتاج الزراعي وتجهيز المنتجات وتجارتها وتؤثر فيها.

والحاجة ماسة أيضاً إلى إنشاء مصرف عام غير ربحي للتنمية الزراعية يُوفَّر له التمويل الكافي ليُقاسم المزارعين عبء المخاطر المقترنة بهذا القطاع ويقدم لهم القروض والتأمين ويدعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد ويموِّل الاستثمارات في البنية التحتية للزراعة والمياه ويوفر لها الضمانات.

ونظراً لما تتسم به الأراضي المعروفة حالياً بالمنطقة جيم من أهمية حاسمة، ينبغي أن تبذل السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي جهوداً لتمكين الفلسطينيين من الوصول من دون عائق إلى هذه الأراضي. فمن دون إتاحة الوصول إلى المنطقة جيم، لا يُمكن تصوّر تعافي قطاع الزراعة الفلسطينية تعافياً مستداماً ولا بناء اقتصاد قوي يكون ركيزة لقيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء.

المحتويات

موجز تنفيذي iii

الفصل الأول- قطاع الزراعة الفلسطينية: الموارد والمساهمات ١
ألف - مقدمة ١
باء - جوانب الإنتاج والإنتاجية الزراعية الفلسطينية ٢
جيم - الإنتاجية الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنة بإسرائيل ٣
دال - تدني إنتاج الزيتون ٥
هاء - موارد الأراضي واستخدام الأراضي ٧
واو - مساهمة القطاع الزراعي في الدخل والعمالة والأمن الغذائي ١٠

الفصل الثاني- تأثير الاحتلال في القاعدة الزراعية الفلسطينية ١٣
ألف - القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والمياه وولوج الأسواق ١٤
باء - فقدان الأراضي نتيجة لإنشاء المستوطنات وبناء جدار الفصل ١٦
جيم - تدمير المنشآت والبنية التحتية واقتلاع الأشجار ٢١
دال - القيود المفروضة على الحصول على المدخلات الزراعية الأساسية ٢٣
هاء - شُح الائتمان المخصص للإنتاج الزراعي ٢٥
واو - إغراق الأسواق الفلسطينية بواردات زراعية من إسرائيل والمستوطنات ٢٦
زاي - الأضرار البيئية ٢٧

الفصل الثالث- شح المياه يوهن قطاع الزراعة الفلسطينية ٢٩
ألف - نهر الأردن ٢٩
باء - مياه الينابيع ٣٠
جيم - المياه الجوفية ٣١
دال - نكران حقوق الفلسطينيين المائية ٣٢

الفصل الرابع- تقديرات التكلفة الاقتصادية لقطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر ٣٥

الفصل الخامس- الاستنتاجات والتوصيات ٣٧
ألف - التعويل على مواطن قوة القطاع الزراعي والفرص المتاحة فيه ٣٧
باء - ينبغي أن تزيد السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة الاستثمار في القطاع الزراعي ٣٩
جيم - الحاجة ماسة لإنشاء مصرف فلسطيني للتنمية الزراعية ٤٠
دال - ينبغي تحسين سلالات المواشي والعلف والمحاصيل الحقلية ٤٠
هاء - يلزم إتاحة الوصول إلى المنطقة جيم من دون عائق ٤١
واو - ينبغي تعويض التأثير الناجم عن استخدام العملة الإسرائيلية وسعر الصرف الإسرائيلي ٤١
زاي - ينبغي حماية البيئة ٤٢

المرفق- المواد الكيميائية الممنوعة والمقيدة في الضفة الغربية ٤٣

المراجع ٤٥

قائمة بالجداول

الجدول ١- قيمة المخرجات والمدخلات والقيمة المضافة الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سنوات مختارة ٢
الجدول ٢- السلع الزراعية الرئيسية: المساحة والإنتاج والإنتاجية، الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠١٠-٢٠١١ ..... ٣
الجدول ٣- إنتاجية محاصيل مختارة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة ٤
الجدول ٤- إنتاج الزيتون وإنتاجيته، ١٩٩٣-٢٠١١ ..... ٦
الجدول ٥- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ١١
الجدول ٦- مساهمة القطاع الزراعي في العمالة الرسمية ١٢
الجدول ٧- تكاليف التجارة التي تتحملها الشركات الإسرائيلية والفلسطينية ١٦
الجدول ٨- عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، ٢٠٠٧-٢٠١٢ ..... ١٨
الجدول ٩- مصادر المياه واستخداماتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١١ ..... ٣١

قائمة بالأشكال

الشكل ١- المناطق الزراعية الرئيسية في الضفة الغربية ٨
الشكل ٢- الضفة الغربية: بيانات زراعية تاريخية ٩
الشكل ٣- قطاع غزة: بيانات زراعية تاريخية ٩
الشكل ٤- الزراعة الفلسطينية: هيكل المشاكل ١٣
الشكل ٥- عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية، حسب المحافظات، ٢٠١٢ ..... ١٩
الشكل ٦- خريطة المنطقة جيم، ٢٠١٠ ..... ٢٠
الشكل ٧- النزوح وعمليات الهدم في المنطقة جيم، ٢٠٠٩-٢٠١٣ ..... ٢٢
الشكل ٨- الحجم السنوي لمياه الينابيع، ٢٠٠٤-٢٠١١ ..... ٣٠

الفصل الأول
قطاع الزراعة الفلسطينية: الموارد والمساهمات

ألف- مقدمة

للشعب الفلسطيني دور ريادي في مجال الزراعة. فقد اضطلع منذ القدم بأدوار مهمة في تطوير المهارات والتقانات الزراعية ونقلها ونشرها، وتربطه بالأرض روابط متينة. وتمثل الزراعة فصلاً بالغ الأهمية في ملحمة الشعب الفلسطيني وهي تتبوأ مكانة مرموقة في الأدب الفلسطيني الكلاسيكي والحديث وفي الأغاني التقليدية والشعر. والزراعة جزء أصيل في حياة الفلسطينيين المجتمعية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وحتى اليوم، ظلت الزراعة تحظى بأهمية كبيرة لدى الفلسطينيين وهي تعني الكثير لهويتهم وثقافتهم التي تمثل الأرض والمحاصيل عنصراً أساسياً فيها.

وفضلاً عن الأدوار التقليدية المتمثلة في إدرار الدخل وتوفير فرص العمل والغذاء، أضحت الزراعة والأرض رمزاً لصمود الفلسطينيين وجلدهم في مواجهة فقدان أراضيهم المستمر بسبب الاحتلال الذي طال أمده وتوسُّع المستوطنات الإسرائيلية.

وتزداد الأهمية الرمزية والعملية للزراعة باعتبارها نشاطاً اقتصادياً رئيسياً في المجتمعات المحلية الريفية التي تُعوِّل على الأرض في معيشتها وبقائها. بيد أن الأهمية الاقتصادية للزراعة لا تنحصر في هذا القطاع، بل تربطها روابط خلفية وأمامية بقطاعات اقتصادية أخرى تعتمد عليها إما كمصدر يزودها بالمدخلات أو كسوق تستوعب منتجاتها. ومن القطاعات التي ترتبط بالزراعة ارتباطاً وثيقاً النقل والتصنيع والأسمدة والمواد الكيميائية والآلات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم وصناعة الأغذية بوجه عام.

ولا تعبِّر الإحصاءات الرسمية المتعلقة بمساهمة الزراعة في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي تعبيراً تاماً عن أهمية هذا القطاع، فهي لا تأخذ في حسبانها تأثيره في القطاعات الأخرى ولا فرص العمل غير الرسمي الكثيرة التي يتيحها لآلاف العمال الفلسطينيين. ومما يزيد من الأهمية العملية والرمزية للقطاع الزراعي أن العاملين الرئيسيين للإنتاج، وهما الأرض والمياه، نادران نسبياً في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو وضع زاده سوءاً الاستمرار في مصادرة الأراضي والتشوهات والقيود التي يفرضها الاحتلال على الحركة.

وتندرج هذه الدراسة في إطار العمل الذي دأب الأونكتاد على الاضطلاع به لتقييم تأثير الاحتلال الإسرائيلي في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي تركز على آفاق قطاع الزراعة الفلسطينية والقيود المفروضة عليه. وترمي الدراسة إلى تحليل حالة الزراعة الفلسطينية وإبراز دورها وأهميتها ومواطن قوتها ومساهمتها في الاقتصاد بوجه عام والفرص التي تتيحها. وتتناول الدراسة أيضاً الموارد المخصصة لهذا القطاع ومواطن الضعف فيه ومعيقات أدائه ومهدداته، وهي تصب اهتمامها على التشوهات التي يحدثها الاحتلال وتأثيرها في القطاع ووقعها على المجتمعات المحلية الزراعية والاقتصاد بوجه أعم. وترد في خاتمة الدراسة اقتراحات باتخاذ تدابير تصحيحية في مجال السياسات يُبتغى منها إنعاش القطاع وتعزيزه حتى يغدو دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية.

باء- جوانب الإنتاج والإنتاجية الزراعية الفلسطينية

رغم القيود التي يفرضها الاحتلال، يواصل المزارعون الفلسطينيون جهودهم لتحسين الإنتاج الزراعي كماً وقيمة بوسائل شتى، من بينها استخدام الري بالتنقيط وزراعة النباتات المغطاة باللدائن وتنويع المحاصيل وتكثيف تربية الدواجن والماشية. ويُبيِّن الجدول ١ قيمة المخرجات والمدخلات والقيمة المضافة الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنوات مختارة.

الجدول ١

قيمة المخرجات والمدخلات والقيمة المضافة الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سنوات مختارة

(آلاف الدولارات)

	الضفة الغربية				*قطاع غزة*			
	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٨
الخضروات	٩٦٦٢٦	١٦٣٩٤٦	١٤٧٦٥٠	٣٢٢٤٨٦	٥٥٧٧٠	٧١٨٠١	١٠٨١٣٠	١٣٩٦٩٤
الفواكه	٢٤٦٧٠٩	٢٦٩٧٠١	١٨٣٢٠٤	٢١٣٤٩٣	٢٧١٨٧	٥٠١٨٣	٣٠٤٥٠	٥٠٥٠٥
المحاصيل الحقلية	٣٧٩٠٢	٥٣٥٩٠	٤٦٨٢٠	٧٠٦٥٨	٦٥٦٤	١٥٧٩٥	٢٥١٠٣	٣٥٠٥٧
الحليب	٦٤٠٦٥	٦٤٥٩٦	١٠٢٧٤٧	١٤٢٨٥٥	١٣٥٩٨	٨٢٨٩	١٤٣٨٧	١٤٨١٣
اللحوم	١٢٧٩٩٩	١٨٠٣٠٢	١٨٣٤٩٤	٢٣٠٢٥٢	٢٥٦١٠	٣٥١٦٩	٣٩٥٠٩	٦٤٨٤٢
البيض	١٩٣٤٣	٢٧٩٨٨	٢٤٣٠٥	٤٣٩٢٦	٧٥٩٤	١٣٥١٣	١٢٥٣٥	١٥٤١٤
العسل	٤١٢٦	٨٤٥	٣٨٩٠	٢٢٨٧	١٠٦٣	٤٣٥	٨٠٥	٥٨٧
الأسماك	-	-	-	-	٩٤٢٥	١٠٣٩٤	٩٥٥٣	١٠٠٥٤
منتجات أخرى	-	-	٥٤٣٤	٦٩٧٣	-	-	٢٠٦٣	٢٦٨٠
قيمة المخرجات الكلية	٥٩٩١٧٦	٧٦٠٩٦٨	٦٩٧٥٤٤	١٠٣٢٩٣٠	١٥٥١١٥	٢٠٥٥٧٩	٢٤٢٥٣٥	٣٣٣٦٤٦
قيمة المدخلات الكلية	٢٢٧٥١٧	٣٠٧٠٠٦	٣١٠٦٢٣	٣٩٨٠٨٨	٦٨٣٧٩	٨٤١٣١	٧٤٦١٤	٩٢٣٠٧
القيمة المضافة	٣٧١٦٥٩	٤٦٠٥٤٧	٣٨٦٩٢١	٦٣٤٨٤٢	٨٦٧٣٦	١٢٣٨١٥	١٦٧٩٢١	٢٤١٣٣٩

ملاحظة: لا توجد بيانات عن قيم الإنتاج الزراعي صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لكل سلعة منذ عام ٢٠٠٨. وتتعلق البيانات الوحيدة المتاحة بالقيمة الكلية للمخرجات الزراعية والقيمة المضافة للزراعة.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٦، ١٩٩٩- ٢٠٠٠، ٢٠٠٣-٢٠٠٤ و٢٠٠٧-٢٠٠٨.

وتتفاوت إنتاجية الأراضي في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب عوامل عديدة، من بينها مدى توافر المياه والمنطقة الزراعية الإيكولوجية والتقانة المستخدمة ومستوى الكثافة. ويُبيِّن الجدول ٢ المساحة المخصصة للسلع الأساسية الزراعية وإنتاجها وإنتاجيتها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويُجدر أن يُشار إلى أن تربية الحيوانات المجترة (الضأن والماعز) من أقدم الممارسات الزراعية الفلسطينية، وهي تمثل مصدر الدخل الرئيسي أو الوحيد لشريحة عريضة من الشعب الفلسطيني، ولا سيما في الأجزاء الجنوبية والشرقية من الأرض الفلسطينية المحتلة.

الجدول ٢

السلع الزراعية الرئيسية: المساحة والإنتاج والإنتاجية، الضفة الغربية وقطاع غزة، ٢٠١٠-٢٠١١

	الخضروات			*الفواكه*			*المحاصيل الحقلية*		
	المساحة (دونم)	*الإنتاج (طن)*	*الإنتاجية (كغ/ دونم)*	*المساحة (دونم)*	*الإنتاج (طن)*	*الإنتاجية (كغ/ دونم)*	*المساحة (دونم)*	*الإنتاج (طن)*	*الإنتاجية (كغ/ دونم)*
الضفة الغربية	٩٥ ٨٤١	٢٢٢ ٨٩٢	٢ ٣٢٦	٦١٢ ٦٤٩	٩٣ ٤٢٢	١٥٢	٢٢٠ ٨٨٢	٣٦ ٥٢١	١٦٥
قطاع غزة	٣٣ ٧٥٢	٥٧ ٦٥٠	١ ٧٠٨	٤٧ ٢٤٥	٣٠ ٣٢٠	٦٤٢	٢٤ ٥٣٢	٧ ٨٨٣	٣٢١
المجموع	**١٢٩ ٥٩٣**	**٢٨٠ ٥٤٢**	**٢ ١٦٥**	**٦٥٩ ٨٩٤**	**١٢٣ ٧٤٢**	**١٨٨**	**٢٤٥ ٤١٤**	**٤٤ ٤٠٤**	**١٨١**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

جيم- الإنتاجية الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنة بإسرائيل

يمكن تقدير تأثير الاحتلال في إنتاجية الزراعة الفلسطينية بعقد مقارنة بين مستويات الإنتاجية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية.

وتنتج إسرائيل القسط الأوفر من الأغذية التي تستهلكها. ويقوم القطاع الزراعي فيها على نظام الإنتاج المكثف وعلى نُظم واسعة النطاق لإنتاج الزيتون والقمح والشعير بمياه الأمطار في المناطق الجنوبية الجافة. وبفضل التقدم المحرز في استخدام المياه، هبط متوسط استخدامها في السنوات القليلة الماضية إلى ٥ ٠٠٠ متر مكعب للهكتار مقارنة بمتوسط قدره ٨ ٠٠٠ متر مكعب للهكتار قبل خمسين سنة. ويساعد التقدم المحرز والابتكار أيضاً في إدراك سبب زيادة الإنتاج الزراعي منذ عام ١٩٤٨ باثني عشر ضعفاً، بينما لم يزدد استخدام المياه إلا بثلاثة أمثال فحسب.

ورغم تشابه المناخ والتربة، تخلَّف قطاع الزراعة الفلسطينية عن نظيره في إسرائيل وعن القطاعات المثيلة في البلدان المشابهة في المنطقة تخلفاً يعزى بشكل مباشر إلى القيود التي يفرضها الاحتلال. فعلى سبيل المثال، يبلغ متوسط الغلة (طن متري لكل دونم) في الأرض الفلسطينية المحتلة نصف الغلة في الأردن و٤٣ في المائة فقط من الغلة في إسرائيل، رغم أن البيئات الطبيعية تكاد تكون متماثلة. والفجوة في الغلة أكثر اتساعاً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة. ففي الضفة الغربية تبلغ غلة الفواكه ٥٣ في المائة من المستوى المحقق في إسرائيل، بينما تصل غلة المحاصيل الحقلية إلى ٣٣ في المائة وغلة الزيتون إلى ٣٦ في المائة. وتعزى هذه الفجوة بشكل مباشر إلى عدم الوصول بالقدر الكافي إلى الأراضي والمياه وإلى تدني معدلات التسميد والقيود التي تُكبِّل التسويق ومستوى التكامل المحدود مع بقية الاقتصاد.

وثمة حاجة جلية للانتقال من زراعة المحاصيل المنخفضة القيمة إلى أشجار الفواكه والخضروات ذات القيمة العالية للتغلب على انعدام الكفاءة الناشئ عن تخصيص ٨١ في المائة من الأراضي في الضفة الغربية لمحاصيل منخفضة القيمة والغلة، وفي صدارتها الزيتون الذي يستأثر بنسبة ٥٧ في المائة من الأراضي المزروعة؛ بينما تبلغ نسبة الخضروات والفواكه ١٩ في المائة. ويعقد الجدول ٣ مقارنة بين قيم الإنتاجية لبعض المنتجات المختارة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة تُظهر الفجوة بين الاقتصادين المتجاورين اللذين يزاولان أنشطتهما في المناطق الزراعية الإيكولوجية نفسها.

الجدول ٣
إنتاجية محاصيل مختارة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة

	إسرائيل	*الأرض الفلسطينية المحتلة*	*الإنتاجية في الأرض الفلسطينية المحتلة مقارنة بإسرائيل*
محاصيل مروية			
الحمص (طن/ هكتار/ سنة)	٣	١,٥	٠,٤٩
البرتقال (طن/ هكتار/ سنة)	٤٢,٥	٣٠,٧	٠,٧١
الموز(طن/ هكتار/ سنة)	٦٥	٣٢,٥	٠,٥
التمور (طن/ هكتار/ سنة)	١٥	٥	٠,٣٣
العنب (طن/ هكتار/ سنة)	٢٦	٦,٦٧	٠,٢٦
الطماطم (طن/ هكتار/ سنة)	٤٠٠ (في دفيئات)	١٢٧	٠,٣٢
محاصيل مطرية			
القمح الشتوي (طن/ هكتار/ سنة)	٢,٥-٦,٢	١,٦	٠,٦٣-٠,٢٥
الشعير (طن/ هكتار/ سنة)	٠,٥-٢,٠	١,٤	٢,٨-٠,٧
الزيتون (طن/ هكتار/ سنة)	١,٥-٢,٥	٠,٤-٢,٤*	٠,٢٧-٠,٩٦
المواشي			
أبقار الحليب (متوسط الألتار من الحليب/ بقرة/ سنة)	١١٤٤٨	٤٧١٦	٠,٤١

* المتوسط خلال ١٦ سنة.

المصادر: شعبة الإحصاءات بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ٢٠١١-٢٠١٢؛ المجلس الدولي لزيت الزيتون، ٢٠١٢ (غلة الزيتون في إسرائيل)، المعهد الإسرائيلي للصادرات والتعاون الدولي، ٢٠١٣، *الزراعة الإسرائيلية*، وزارة الزراعة والتنمية الريفية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية للفترتين ١٩٩٧-٢٠٠٩ و٢٠١٠-٢٠١١.

ويمكن أن يُعزى جل الفرق الملاحظ في الإنتاجية بين الاقتصادين إلى تأثير الاحتلال في الزراعة الفلسطينية التي تعاني من صعوبة الحصول على الأسمدة والمياه ومن تدمير البنية التحتية للزراعة والمياه وعدم إصلاحها. وتتأثر الزراعة الفلسطينية سلباً أيضاً بانعدام الكفاءة بسبب صِغَر حجمها (انعدام وفورات الحجم) الناشئ عن تفتّت الأراضي والمجتمعات المحلية وعقبات التسويق الكأداء. وبسبب التدابير التي يتخذها الاحتلال، أصبحت أغلب المزايا التي يتمتع بها قطاع الزراعة الإسرائيلي بعيدة المنال على المزارعين الفلسطينيين.

وتُعزى الخسائر الاقتصادية الفلسطينية في الإنتاج الزراعي إلى تعذر الوصول إلى مساحات زراعية شاسعة أو إلى تدني إنتاجية هذه المساحات بسبب عوامل عديدة، من بينها شح مياه الري وتكاليف المدخلات الباهظة. وتلقي القيود المفروضة على استيراد الشتول والأنواع المحسنة من الماشية والبذور عبئاً آخر على كاهل هذا القطاع.

وفي بعض الحالات، لا سيما أثناء مواسم حصاد الزيتون، يؤدي عنف المستوطنين وتهديداتهم إلى ضياع جل الإنتاج أو كله. وبسبب الدرجة العالية من المخاطر والشكوك، يقلّ أو ينعدم الاستثمار في الإنتاج الزراعي وفي الخدمات المقترنة به، مثل التمويل والتأمين والتسويق. ويتكبد القطاع مزيداً من الخسائر والتكاليف الإضافية بسبب الأضرار

التي تصيب البنية التحتية للقطاع وهياكله، مثل الطرق الفرعية وحظائر الحيوانات والدفيئات والآبار وشبكات الري وصهاريج المياه.

ويُجدر أن يُشار أيضاً إلى أن جزءاً من الفرق في الإنتاجية يعود إلى عوامل تقنية وتنظيمية وإدارية يتحكم فيها الفلسطينيون إلى حد ما. وتشمل هذه العوامل المشاكل وأوجه القصور في مجالات مثل استخدام المزارعين نظم الزراعة وتقنياتها الحديثة المتاحة، وإجراء البحوث، والحصول على البذور وأنواع المحاصيل المحسنة وسلالات المواشي العالية الإنتاجية، والخدمات البيطرية، وحماية النبات، والتسويق، والتمويل وخدمات ما بعد الحصاد. ولذلك، يُمكن أن يتحقق مزيد من الكفاءة في بعض المجالات التي يتحكم فيها الفلسطينيون لتحسين إنتاجية الزراعة وزيادة ربحيتها حتى في ظروف الاحتلال والقيود المفروضة على الحركة حالياً. فعلى سبيل المثال، يُمكن أن تُستخدم مياه المجاري المعالجة لري بساتين أشجار الفواكه في بعض المناطق الواقعة على مقربة من محطات المعالجة العاملة. وفضلاً عن ذلك، يُمكن زيادة غلة الفواكه بالاستعانة بالري والتسميد عوضاً عن التعويل على مياه الأمطار فقط. ومن الوسائل الأخرى القمينة بزيادة غلات المحاصيل الحقلية والأعلاف توسيع نطاق البرنامج التجريبي الحالي لاستنبات المحاصيل واختيارها الذي يُشرف على تنفيذه المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق القاحلة.

وتقترح هذه الدراسة على السلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها الإنمائيين تدابير أخرى يُمكن اتخاذها لتحسين الظروف السائدة في قطاع الزراعة حتى في ظل القيود الحالية التي يفرضها الاحتلال.

دال- تدني إنتاج الزيتون

تُجسد شجرة الزيتون، رمز السلام الشهير، اعتزاز الفلسطينيين بأرضهم وثقافتهم وموروثاتهم وارتباطهم العميق بها. ولشجرة الزيتون دور بارز في حياة الفلسطينيين يعزى إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والروحية. فالأسر المعيشية الفلسطينية تستخدم ثمارها وزيتها وثفلها وخشبها وأوراقها في طائفة من المواد الغذائية ولصنع الصابون والوقود ومصنوعات الزينة وفي وصفات طبية استخداماً يتجلى فيه ثراء الأرض الفلسطينية بيئياً واجتماعياً وثقافياً. وتغطي بساتين الزيتون ٩٤٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي وتساهم في الاقتصاد عبر ارتباطها بصناعة الأغذية وسواها من الصناعات، مثل صناعة الصابون والمصنوعات اليدوية التقليدية. وحسب بيانات مستمدة من أحدث إحصاء نُشِرت في عام ٢٠١١، يبلغ عدد أشجار الزيتون المثمرة ٧,٨ ملايين شجرة وغير المثمرة نحو ١,١ مليون شجرة في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويساهم قطاع الزيتون الفرعي بنسبة ١٥ في المائة من مجموع الدخل الزراعي ويخفف وطأة العطالة والفقر بتوفير ما يتراوح بين ٣ و٤ ملايين يوم عمل موسمي في السنة ويدعم ١٠٠ ٠٠٠ عائلة فلسطينية.

بيد أن إنتاج زيت الزيتون يتدنّى، إذ انخفض من متوسط قدره ٢٣ ٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ إلى ١٤ ٠٠٠ طن في السنة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠. ونتيجة لذلك، لبت الواردات من زيت الزيتون ٥٠ في المائة من الطلب المحلي (وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠١٠). ويُبيِّن الجدول ٤ إنتاج الزيتون وإنتاجيته من عام ١٩٩٣ إلى عام ٢٠١١.

الجدول ٤
إنتاج الزيتون وإنتاجيته، ١٩٩٣-٢٠١١

	الإنتاج (طن)	*الإنتاجية (كغ/ دونم)*
١٩٩٣-١٩٩٦	٧٧ ٣٢٨	٩٥
١٩٩٧-٢٠٠٠	٨٢ ١١٠	٩٠
٢٠٠١-٢٠٠٤	١١٣ ٩٤٣	١٢٣
٢٠٠٥-٢٠٠٨	٨٩ ٩٤٩	٩٦
٢٠١٠-٢٠١١	٧٥ ٥٣٠	١٥٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات الزراعية للفترتين ١٩٩٧-٢٠٠٩ و٢٠١٠-٢٠١١.

وثمة اهتمام واعتراف بالإمكانات التي يتمتع بها قطاع الزيتون الفرعي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، أبرز تقرير الأونكتاد لعام ٢٠١١ عن قطاع السلع الفلسطينية المتداولة تجارياً ودراسات وتقارير أخرى، الدور الهام الذي يمكن أن يؤديه زيت الزيتون في تحسين الصادرات (الأونكتاد، ٢٠١١). وفضلاً عن ذلك، تُبذل، منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، جهود حثيثة لزيادة المساحات المزروعة بأشجار الزيتون ورفع إنتاجها، بوسائل من أهمها مشاريع استصلاح الأراضي وتجميع المياه.

ومع ذلك، لا تزال إنتاجية الزيتون في الضفة الغربية تتقلب تقلباً شديداً، فترتفع إلى ١٦٧ كغ/ دونم تارة وتنخفض إلى ٤٠ كغ/ دونم تارة أخرى. ويمكن إرجاع شطر من هذا التفاوت إلى أسباب طبيعية، مثل منسوب هطول الأمطار والنسبة المئوية من الأشجار غير المثمرة وأنواع الأشجار ومجموعة الوسائل التقنية المستخدمة. بيد أن المزارعين الفلسطينيين يواجهون أيضاً تحديات عديدة يثيرها الاحتلال تؤثر سلباً في إنتاج الزيتون كماً وكيفاً. فعلى سبيل المثال، خفَّض المزارعون استخدام الأسمدة تخفيضاً شديداً بسبب القيود الإسرائيلية على المدخلات الزراعية المستوردة. وتُضاف إلى ذلك القيود التي تعرقل وصول المزارعين إلى بساتينهم، ولا سيما أثناء مواسم الحصاد، فالأبواب المقامة في جدار الفصل تُفتح لساعات محدودة حتى في موسم الحصاد. وفوق ذلك، تتعرض بساتين الزيتون الواقعة حول المستوطنات في الضفة الغربية للحرائق والاقتلاع والتخريب من قِبل المستوطنين. ويُقدَّر عدد أشجار الزيتون المنتجة التي اقتُلِعت منذ عام ١٩٦٧ بأكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شجرة (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية، القدس، ٢٠١١). ولا يزال هذا التدمير مستمراً حتى الآن على نحو ما وثَّقه مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وتُصدِّر الأرض الفلسطينية المحتلة ما متوسطه ٤ ٠٠٠ طن من زيت الزيتون في السنة. ولوقت طويل، ظلت إسرائيل وجهة هذه الصادرات الرئيسية، إذ بلغت الواردات إليها من السوق الفلسطينية نحو ثلثي وارداتها من زيت الزيتون. وفي مطلع هذا القرن، تراجعت أهمية السوق الإسرائيلية مع اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠. بيد أن إسرائيل بقيت أكبر سوق لزيت الزيتون الفلسطيني في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وتتسم الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل بقدر كبير من عدم الاستقرار بسبب الظروف السياسية وتوالي الأزمات. ورغم أن إسرائيل استوردت ما متوسطه ٨٩٠

طناً في المتوسط من زيت الزيتون في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، فإنها لم تستورد من الأرض الفلسطينية المحتلة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ سوى ٢٣ طناً، وهي كمية تمثل جزءاً ضئيلاً من مجموع وارداتها.

ويشير مستوى المخاطر المرتفع وانعدام الاستقرار في السوق الإسرائيلية كمنفذ للصادرات الفلسطينية من زيت الزيتون إلى أن ثمة حاجة جلية لوضع استراتيجية فعالة لهذه الصادرات بغية تنويع أسواقها، ولاتخاذ تدابير أخرى، مثل تحسين الزراعة والتجهيز لرفع الإنتاجية والربحية. وتُعدُّ خطوة في الاتجاه السديد، خطةُ السلطة الوطنية الفلسطينية لإعداد مشروع استراتيجية لقطاع الزيتون لتذليل الصعاب التي يواجهها وتعزيز كفاءته ومعالجة المسائل المتعلقة بسلاسل القيمة والمعدات الزراعية والخدمات المقترنة بها والقدرة على استحداث منتجات بديلة، مثل الصابون ومستحضرات التجميل.

هاء- موارد الأراضي واستخدام الأراضي

تبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧ نحو ٦ ٢٠٠ كيلومتر مربع، أو ٢٢ في المائة من مساحة فلسطين التاريخية التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني، منها ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً في قطاع غزة ونحو ٥ ٨٤٠ كيلومتراً مربعاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية والبحر الميت. ووفقاً للاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الذي وقعته منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥[٢]، تقسّم الضفة الغربية إلى ثلاثة أجزاء هي: المناطق ألف وباء وجيم. وتشمل المنطقة جيم ما يزيد عن ٦١ في المائة من مساحة الضفة الغربية، وهي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة تشمل الأمن والتخطيط والتنظيم العمراني. وتضم المنطقة جيم أكثر المساحات الزراعية خصوبة ومعظم الأراضي الفلسطينية المخصصة للأنشطة الإنمائية. وتخضع المنطقة ألف التي تشكل ١٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية المدنية والأمنية. أما المنطقة باء التي تشكل ٢١ في المائة من مساحة الضفة الغربية، فيفترض أن تكون خاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية – الفلسطينية المشتركة (الأونكتاد، ٢٠١٤). ورغم أن المنطقة جيم تمثل ٦١ في المائة من مساحة الضفة الغربية، فإن نسبة سكان الضفة الغربية الفلسطينيين الذين يقيمون فيها لا تجاوز ١١ في المائة.

ومع أن المنطقة جيم تمثل أكبر جزء من أراضي الضفة الغربية "لم تُعيِّن السلطات الإسرائيلية سوى ١ في المائة من المنطقة جيم، المبنية أصلاً، لاستخدام الفلسطينيين؛ أما الجزء المتبقي، فيخضع فيه الفلسطينيون لقيود شديدة أو هو محظور عليهم، وتستأثر فيه المستوطنات الإسرائيلية بنسبة ٦٨ في المائة بينما يُخصص نحو ٢١ في المائة لمناطق عسكرية مغلقة وقرابة ٩ في المائة لمحميات طبيعية" (البنك الدولي، ٢٠١٣).

ولا تتسم المنطقة جيم بكبر حجمها النسبي فحسب، بل وتستأثر بزهاء ثلثي الأراضي الزراعية في الضفة الغربية. ويوضح الشكل ١ توزيع الأراضي الزراعية الواقعة في المناطق ألف وباء وجيم في محافظات الضفة الغربية ويتبيَّن منه أن أغلب الأراضي الزراعية في محافظات بيت لحم وأريحا والقدس وقلقيلية وسلفيت وطوباس تقع في المنطقة جيم. ويوضح الشكل ١ أيضاً أن أغلب أجزاء بعض المدن الفلسطينية، مثل بيت لحم وأريحا والقدس، يقع في المنطقة جيم.

(٢) تعرف أيضاً باتفاق أوسلو الثاني. ويوجد النص الكامل على الموقع http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain?docid=3de5eb-bc0 (accessed 15 June 2015).

الشكل ١
المناطق الزراعية الرئيسية في الضفة الغربية
(نسبة مئوية في كل منطقة، حسب المحافظات)

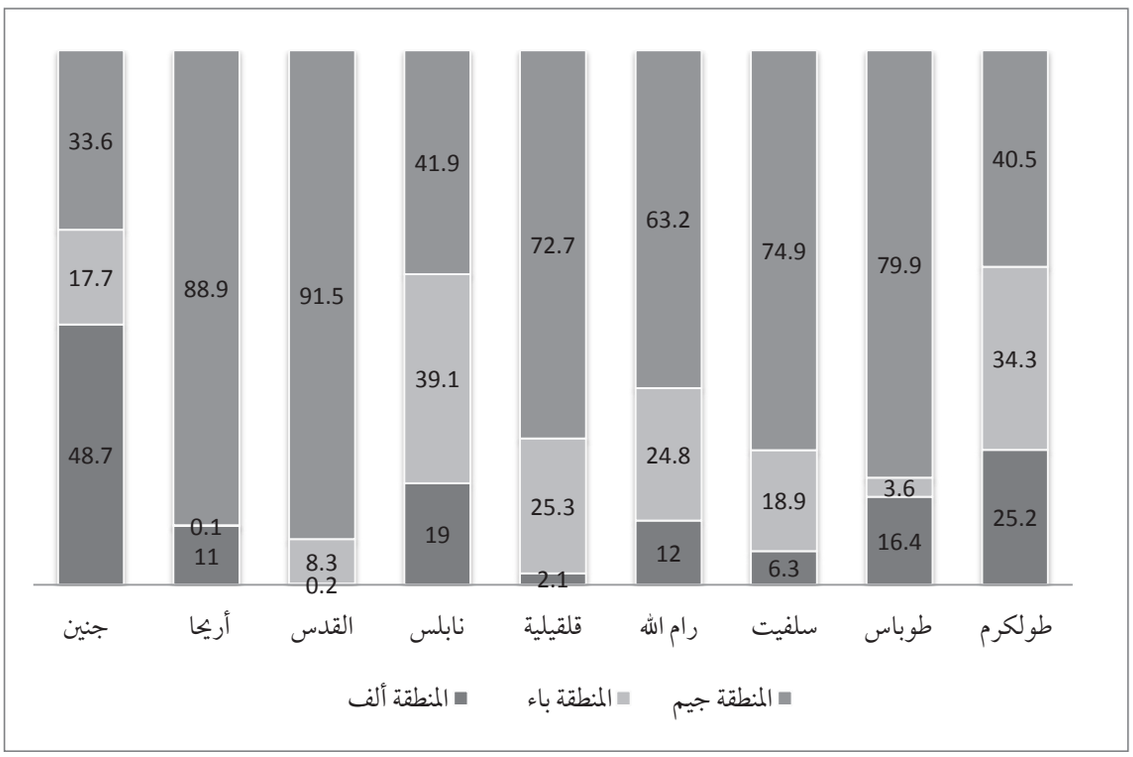

المصدر: معهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠٠٧.

وتشير نتائج الإحصاء الزراعي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى حدوث انخفاض كبير في المساحة الزراعية الفلسطينية التي تراجعت من ٢٤٠ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٨٠ إلى ١٨٣ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٦ وإلى نحو ١٠٣ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٠ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠). وتشمل الأسباب الرئيسية التي يُعزى إليها انخفاض استخدام الأراضي توسع المستوطنات الإسرائيلية والقيود المفروضة على الوصول إلى المياه والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية وبناء جدار الفصل. وترد في الشكلين ٢ و٣ البيانات الزراعية التاريخية للضفة الغربية وقطاع غزة من عام ١٩٦٨ إلى عام ٢٠١١.

ويتبيَّن من الشكل ٢ أن المساحات المخصصة في الضفة الغربية لإنتاج المحاصيل الحقلية والخضروات وأشجار الفواكه ظلت تنخفض طوال ٤٤ عاماً انخفاضاً بلغ أشده في المحاصيل الحقلية. ويُظهِر الشكل ٣ أن مساحات المحاصيل الحقلية في غزة ظلَّت، على غرار ما حدث في الضفة الغربية، تنخفض منذ عام ١٩٧٠، وأن عدد أشجار الفواكه أخذ يتناقص باطراد أيضاً منذ عام ١٩٩٠.

الشكل ٢
الضفة الغربية: بيانات زراعية تاريخية
(المساحة بآلاف الدونمات)

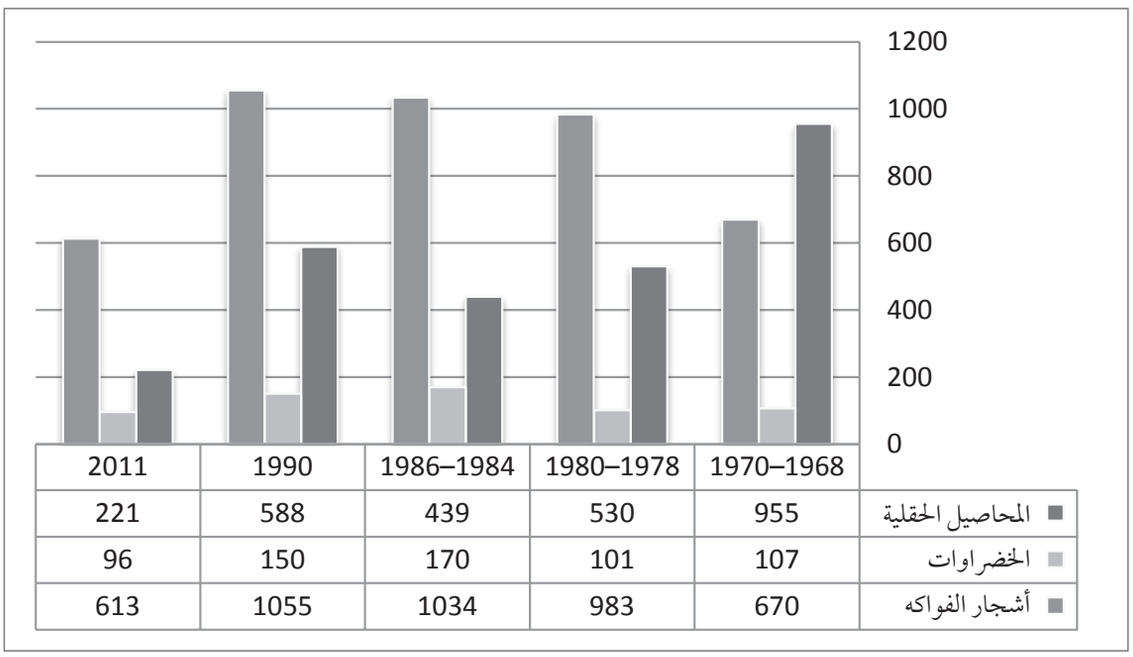

	1970–1968	1980–1978	1986–1984	1990	2011
المحاصيل الحقلية	955	530	439	588	221
الخضراوات	107	101	170	150	96
أشجار الفواكه	670	983	1034	1055	613

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ والأونكتاد، ١٩٩٣.

الشكل ٣
قطاع غزة: بيانات زراعية تاريخية
(المساحة بآلاف الدونمات)

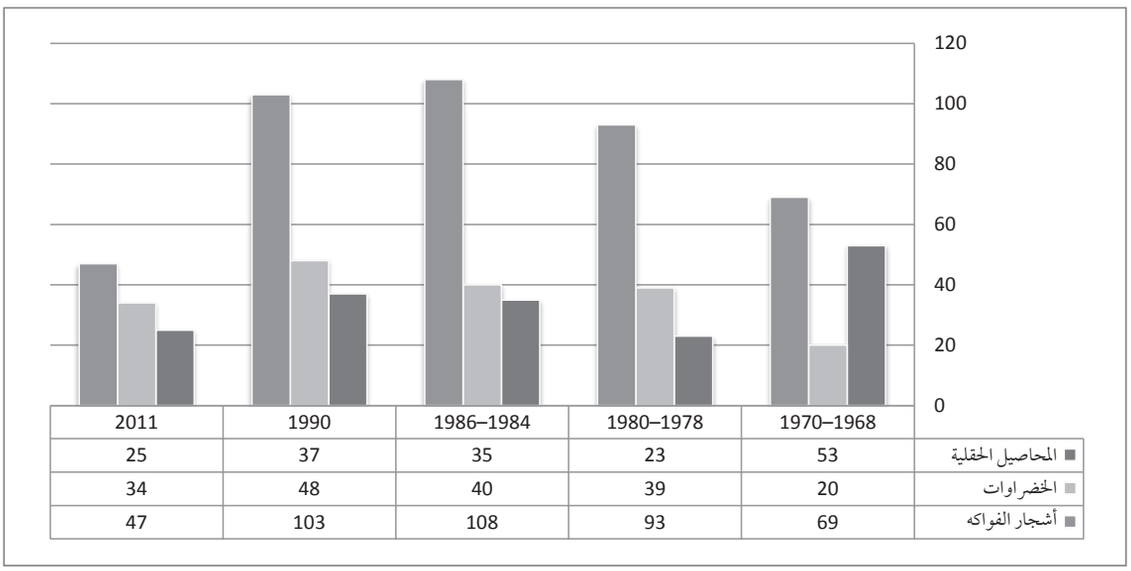

	1970–1968	1980–1978	1986–1984	1990	2011
المحاصيل الحقلية	53	23	35	37	25
الخضراوات	20	39	40	48	34
أشجار الفواكه	69	93	108	103	47

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١ والأونكتاد، ١٩٩٣.

ويشير الإحصاء الزراعي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن محافظة الخليل تستأثر بنسبة ٣٣ في المائة من المحاصيل الحقلية المزروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بينما تبلغ نسبة إنتاج الخضروات ٢١ في المائة في محافظتي أريحا والأغوار، ونسبة بساتين الأشجار ١٩ في المائة في محافظة جنين. وتستأثر محافظة الخليل بأكبر عدد من الحيوانات المجترة: ٨ , ٢٥ في المائة من أعداد الضأن البالغة ٠٠٠ ٥٦٧ رأس في الأرض الفلسطينية المحتلة، و٥ , ٢٢ في المائة من أعداد الماعز البالغة ٢١٩٣٦٤ و٢٥ في المائة من عدد الأبقار وقدره ٩٢٥ ٣٣ رأساً.

ويتبيَّن من هذه الاتجاهات أن قطاع الزراعة الفلسطينية كان أشد القطاعات تضرراً من الاحتلال. ولذلك، انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وظلت تتناقص رغم تمتعه بقدرة كبيرة تمكنه من المساهمة بشكل رئيسي في الاقتصاد الفلسطيني إذا زِيدت المساحات المزروعة بمحاصيل عالية القيمة وأُزيلت القيود التي يفرضها الاحتلال على الإنتاجية.

واو- مساهمة القطاع الزراعي في الدخل والعمالة والأمن الغذائي

رغم أن أهمية الزراعة الفلسطينية النسبية ظلّت تتناقص منذ عام ١٩٦٧، فإن هذا القطاع لا يزال يمثل عنصراً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني، وهو يساهم في الناتج المحلي الإجمالي والأمن الغذائي والعمالة مساهمة ملموسة. وفي عام ٢٠١١، بلغت حصة القطاع الزراعي ٥ , ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني و١٥ في المائة من مجموع العمالة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢ب). بيد أن أفراد العائلة الذين يعملون من دون أجر يمثلون ٩٤ في المائة من عدد العاملين في الزراعة البالغ ٠٠٠ ٢٩٢ عامل، بينما تقلّ نسبة العاملين الذين يتلقون أجوراً عن ٦ في المائة من مجموع العاملين الزراعيين (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). وتبلغ حصة هذا القطاع من الصادرات زهاء ٢٠ في المائة. وتتمثل الصادرات الرئيسية في الزيتون وزيت الزيتون والخضروات والورود.

بيد أن إمكانات هذا القطاع لا تُستغل بالقدر الكافي بسبب تجريد الشعب الفلسطيني المستمر من الأراضي ومصادر المياه، وتوسُّع المستوطنات الإسرائيلية، وتخصيص طرق لاستخدام المواطنين الإسرائيليين حصراً، وفقدان الأراضي نتيجة لبناء جدار الفصل، وتعذر ولوج الأسواق المحلية والخارجية بتكاليف عادية. لذا، تناقصت مساهمة قطاع الزراعة الفلسطينية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات شيئاً فشيئاً، بينما ظلَّ حجم الإنتاج الزراعي بالأرقام المطلقة متقلباً، مع ميله إلى الانخفاض بشكل ملموس. فعلى سبيل المثال، هبطت حصة القطاع الزراعي في الإنتاج بمقدار الثلث بالأرقام المطلقة بين عامي ١٩٨٧ و٢٠١١. أما قبل عام ١٩٦٧، فكانت الزراعة تسهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني. غير أن هذه الحصة تقلَّصت إلى قرابة ٣٠ في المائة في مطلع الثمانينات وهبطت إلى ٦ في المائة فحسب في عام ٢٠١٢. ويُبيِّن الجدول ٥ اتجاه مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الحالية.

الجدول ٥
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
(ملايين الدولارات - متوسط الفترة)

	١٩٨٧	١٩٩٦-١٩٩٤	٢٠٠٠-١٩٩٧	٢٠٠٤-٢٠٠١	٢٠٠٨-٢٠٠٥	٢٠١١-٢٠٠٩
الزراعة	٦٨٧,٥	٤٠٧,١	٤٤٩,١	٢٨٤,١	٢٩٢,٣٥	٤٥٩,٧
الناتج المحلي الإجمالي	٣٦٥٧	٣٤٢٢	٤٣٠٨	٣٨٤٣	٥١٣٦	٨٢٧٥
النسبة المئوية للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	١٨,٨	١١,٩	١٠,٤	٧,٤	٥,٧	٥,٦

المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للسنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ و٢٠١٢، ووزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠٠٤، استراتيجية قطاع الزراعة.

وبلغ مجموع القيمة المسجلة للصادرات الزراعية من الأرض الفلسطينية المحتلة نحو ١٢١ مليون دولار في عام ٢٠١١، أو ١٧ في المائة من مجموع الصادرات الفلسطينية التي كانت إسرائيل وجهة معظمها. ورغم الإمكانات التي يتمتع بها قطاع الصادرات، فإنه عجز عن أن يكون محرك النمو المأمول في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة الصغير الحجم والمفتوح بسبب عدد لا يحصى من القيود التي تحد من قدراته. ومع ذلك، ثمة آفاق واسعة لبعض المنتجات، مثل زيت الزيتون ومنتجات الزيتون الأخرى، يزيدها رحابة ازدهار السوق العالمية لزيت الزيتون البكر في الآونة الأخيرة، وهو منتج تضاعفت قيمته بقرابة ثلاثة أمثال بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨. وقد يعود هذا الازدهار العالمي بالنفع على الاقتصاد الفلسطيني إن اتُّخذت إجراءات ملائمة في مضمار السياسات.

بيد أن إسرائيل تستوعب أغلب الصادرات الزراعية الفلسطينية، كما أن الصادرات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية يجب أن تُنقل عبر موانئها والأراضي التي تسيطر عليها، وهو وضع يجعل مقومات بقاء الزراعة الفلسطينية وربحيتها وقدرتها على التنافس رهينة إلى حدٍ بعيد بالتغييرات التي تحدث في سياسة الاحتلال. ويعني ذلك أن تحول الإنتاج الزراعي عن تلبية احتياجات السوق المحلية والاتجاه إلى الأسواق الأجنبية قد يدعم قطاع الصادرات الواهن ويحقق إيرادات من العملات الأجنبية، غير أنه سيزيد تأثر القطاع بالسياسات الإسرائيلية، فجميع الصادرات تُنقل عبر إسرائيل.

ومن مساهمات القطاع الزراعي المهمة دوره المركزي في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل للشعب الفلسطيني. ويُظهِر الإحصاء الزراعي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ أن نحو ٧١ في المائة من الحيازات الزراعية الفلسطينية استخدمت كل منتجاتها في الاستهلاك العائلي، بينما اعتمدت ١١٠ ٠٠٠ أسرة ريفية على الزراعة مصدراً لكسب رزقها، في حين بلغت قيمة الإنتاج الزراعي ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١. وتتمتع الأرض الفلسطينية المحتلة باكتفاء ذاتي كبير، إن لم يكن كاملاً، من الخضروات والعنب والتين وزيت الزيتون ولحوم الدواجن والبيض والعسل. بيد أن مؤشرات الأمن الغذائي ساءت في السنوات القليلة الماضية سوءاً يُعزى إلى المعيقات الشديدة للأنشطة الزراعية.

وتُظهِر أحدث الإحصاءات المتاحة أن نسبة الأسر المعيشية الفلسطينية المصنفة في عداد المفتقرين إلى الأمن الغذائي ارتفعت من ٢٧ إلى ٣٤ في المائة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢، اعتُبرت ٢٦ في المائة من الأسر مفتقرة للأمن الغذائي بدرجة طفيفة و١٦ في المائة معرضة لانعدام الأمن الغذائي (الأونكتاد، ٢٠١٤). ويعني ذلك أن أسرة معيشية واحدة فقط من كل ٤ أُسر تتمتع بالأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي غزة، ازدادت الأوضاع الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية سوءاً في عام ٢٠١٢ بحيث صُنفت ٥٧ في المائة من الأسر المعيشية في عداد المفتقرين إلى

الأمن الغذائي. ويعتمد ٤ من بين كل ٥ أشخاص على المعونة الإنسانية، كما أن ثلث الأسر المعيشية خفَّضت عدد الوجبات اليومية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٤).

ودأبت الأسر المعيشية الفلسطينية على مواجهة انعدام الأمن الغذائي بسلسلة من الاستراتيجيات القصيرة الأجل، مثل شراء الأغذية بالبطاقات الائتمانية، وعدم سداد فواتير المنافع العامة، والاقتراض من الأقرباء والأصدقاء، وتخفيض الأغذية التي تستهلكها نوعاً وكماً وكيفاً. وخفَّف برنامج التحويل النقدي الوطني الفلسطيني الذي يشمل ١٠٤ ٠٣٠ أسرة معيشية يقطن ٥٤ في المائة منها في غزة وطأة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتزعزعة إلى حدٍ ما (الأونكتاد، ٢٠١٤).

وفي مجال المساهمة في خلق فرص العمل، يأتي القطاع الزراعي في المركز الثالث في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقارب نسبة قوة العمل الرسمية في قطاع الزراعة ١٥ في المائة من مجموع قوة العمل، بينما تستأثر قوة العمل الزراعية غير الرسمية بنسبة أعلى من ذلك من مجموع العمالة. وبسبب المعيقات التي توهن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إتاحة فرص عمل لقوة العمل التي ما برحت تزداد عدداً، أضحى العمل في إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية سمة بارزة من سمات الاقتصاد الفلسطيني. ويمكن اتخاذ تحويلات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل التي وصلت، في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠، إلى ٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي المتاح معياراً لتقييم درجة هذا الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلية على مر السنوات لاستيعاب فائض العمل (الأونكتاد، ٢٠١١).

ولكن العمالة الفلسطينية في إسرائيل انخفضت إثر اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، فتولى قطاع الزراعة الفلسطينية تخفيف وقع هذه الصدمة على العمال الفلسطينيين المسرّحين، وارتفعت حصته من مجموع العمالة وانعكس الاتجاه الذي كان سائداً من مطلع الستينات إلى بداية التسعينات حين انخفضت مساهمة هذا القطاع في العمالة بمقدار النصف. وأدى تضافر التأثيرات الناشئة عن ازدياد عدد العاملين الذين استوعبهم القطاع الزراعي والقيود التي يفرضها الاحتلال إلى انخفاض إنتاجية العمل فيه مقارنة بالاقتصاد ككل، كما يتضح من هذه الدراسة. وانخفضت الإنتاجية الزراعية بأكثر من ٥٠ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠١١. وأدى هذا الانخفاض في الإنتاجية إلى هبوط الأجور الزراعية ودخل العاملين الذين يستخدمهم القطاع مقارنة بالعمل في الاقتصاد ككل (World Bank, 2013). ويُبيِّن الجدول ٦ مساهمة القطاع الزراعي في العمالة الرسمية بالأرقام المطلقة والنسبية.

الجدول ٦
مساهمة القطاع الزراعي في العمالة الرسمية

	١٩٩٥-١٩٩٧	١٩٩٨-٢٠٠٠	٢٠٠١-٢٠٠٤	٢٠٠٥-٢٠٠٨	٢٠٠٩-٢٠١٢
مجموع العمالة (مئات الألاف)	٣٦٥	٥٣٢	٤٦٨	٥٨٦	٧١٨
العمالة في القطاع الزراعي (مئات الألاف)	٤٨,٥	٦٨,٦	٧٠,٢	٩٠,٨	٨٤
النسبة المئوية للعمالة الزراعية	١٣,٣	١٢,٩	١٥	١٥,٥	١١,٧

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢ب.

الفصل الثاني
تأثير الاحتلال في القاعدة الزراعية الفلسطينية

يفرض الاحتلال قيوداً صارمة على تنمية قطاع الزراعة الفلسطينية بل وعلى الاقتصاد برمته، مما يجعل تحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة أمراً أقرب إلى الاستحالة. وتتغلغل التشوهات الناشئة عن الاحتلال في جميع جوانب الحياة الاقتصادية الفلسطينية، لا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات المحلية الزراعية.

الشكل ٤
الزراعة الفلسطينية: هيكل المشاكل

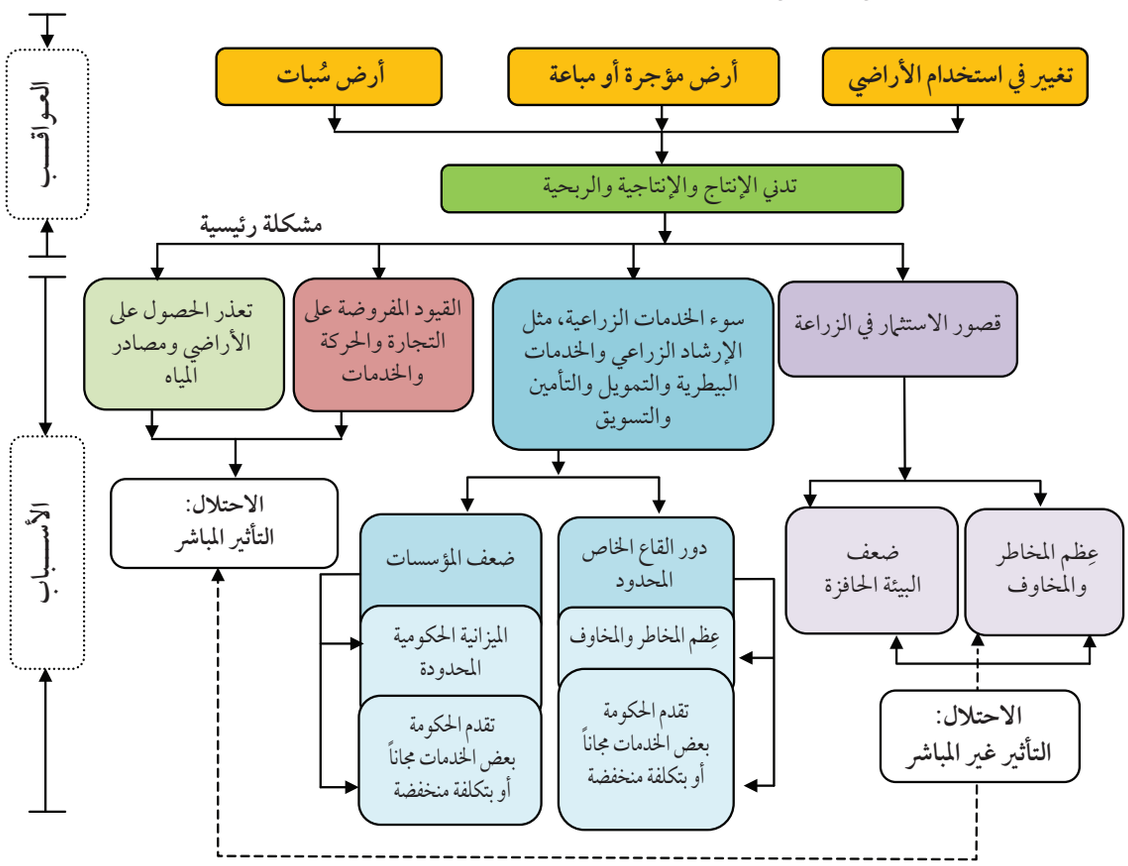

وتعود أسباب بعض المشاكل الرئيسية في هذا القطاع، مثل تدني مستويات الإنتاج والإنتاجية والربحية، إلى حد كبير، إلى تعذر الوصول إلى الأراضي ومصادر المياه، والقيود المفروضة على التجارة والحركة والخدمات، والمستويات العالية من المخاطر والشكوك التي تقلل حوافز الاستثمار في الزراعة. ويسبّب ضعف المؤسسات الفلسطينية وبيئة الأعمال الزراعية غير المواتية مصاعب رئيسية إضافية ينبغي للسلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها الإنمائيين الدوليين تذليلها. ويتبيَّن من الشكل ٤ أن بعض المشاكل الزراعية يعزى بشكل مباشر إلى التدابير التي يفرضها الاحتلال، بينما تعود

مشاكل أخرى، بشكل غير مباشر أو جزئي، إلى الاحتلال وترجع فئة ثالثة من المشاكل إلى ضعف قدرات السلطة الوطنية الفلسطينية وقصور الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة.

ويتناول هذا الفصل تأثير التدابير التي تتخذها السلطة المحتلة في قطاع الزراعة الفلسطينية وهي تشمل ما يلي: القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والمياه وولوج الأسواق، وفقدان الأراضي لصالح المستوطنات وجدار الفصل، وتدمير المنشآت والبُنية التحتية واقتلاع الأشجار، والقيود المفروضة على استيراد المدخلات الزراعية الضرورية، وشح القروض المخصصة للإنتاج الزراعي، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالواردات الزراعية من إسرائيل والمستوطنات والأضرار البيئية.

ألف- القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والمياه وولوج الأسواق

تفرض إسرائيل قيوداً كثيرة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي الزراعية وعلى استخدامهم لها. فعلى سبيل المثال، يجب على الفلسطينيين الحصول على تراخيص إسرائيلية قبل إنشاء بنية تحتية أو إصلاحها، ويشمل ذلك حفر آبار جديدة وإصلاح الآبار القديمة وتشييد منشآت تجميع المياه. ويصعب الحصول على هذه التراخيص بل ويستحيل في كثير من الأحيان، لا سيما حين يتعلق الأمر بمنشآت المياه. وفضلاً عن ذلك، صادرت السلطة المحتلة أراضي فلسطينية كانت تُستخدم للرعي ولإنتاج المحاصيل. وصُودرت مساحة تقارب ٦٥٠ كلم مربعاً على امتداد الجانب الغربي من نهر الأردن وسُوِّرت رغم أنها أرض خصبة ومهمة للإنتاج خارج الموسم الزراعي.

وقد ألحقت القيود المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين والسلع الفلسطينية أضراراً فادحة بالقطاع الزراعي، فهي تعرقل وصول المزارعين إلى أراضيهم لإنجاز الأعمال الضرورية فيها وتحول بينهم وبين ولوج الأسواق لشراء المدخلات الزراعية منها وبيع منتجاتهم فيها. وقد أُصيبت المنتجات الزراعية القابلة للتلف السريع بأضرار فادحة بسبب هذه القيود وتطبيق نظام العمليات المتتالية الذي يقتضي أن تُفرَّغ المنتجات من الشاحنات في نقاط التفتيش ثم يُعاد تحميلها فيها.

وتؤدي القيود المفروضة على حركة المزارعين والخدمات والتجارة الزراعية إلى تكاليف مالية إضافية وتكاليف أخرى تعزى إلى الوقت الإضافي الذي يمضيه المزارعون في نقاط التفتيش والحواجز المقامة على الطرقات وسواها من الحواجز. ونتيجة لذلك، ترتفع تكاليف النقل وتزداد المخاطر والأضرار المحتملة، ولا سيما تلك المتعلقة بالمنتجات القابلة للتلف. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى تأخير في تقديم الخدمات الزراعية بل وإلى عدم تقديمها، ولا سيما الخدمات المتعلقة بصحة الحيوانات وحماية النبات.

وفي غزة، سلب الحصار المفروض على مدى ثمانية أعوام منذ عام ٢٠٠٧ الاقتصاد المحلي فرص التعافي، فالصادرات من غزة تكاد تكون محظورة حظراً تاماً، وتُفرض قيود مشددة على الواردات، بينما أُوقِف تدفق جميع السلع، ما عدا السلع الإنسانية الأساسية. وأدّت أحدث عملية عسكرية في تموز/ يوليه وآب/ أغسطس ٢٠١٤ والعمليتان العسكريتان السابقتان لها، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، إلى تفاقم الأوضاع العامة الوخيمة أصلاً وأسرعت بخطى تقويض التنمية في غزة، وهي عمليات لا تعيق فيها قوات الاحتلال وسياساته التنمية فحسب بل وتعكس مسارها. وأُصيب الإنتاج والعمالة بخسائر فادحة بسبب الحصار وتدمير

القاعدة الإنتاجية الزراعية تدميراً واسع النطاق لم تسلم منه الأراضي المزروعة والحقول والأشجار والمباني والدفيئات والمشاتل والطرق وشبكات الري ومنشآت الإنتاج الحيواني.

ويُحظر على المزارعين الفلسطينيين الوصول إلى جزءٍ كبير من الأراضي الزراعية والرعوية الواقعة على مقربة من الحدود مع إسرائيل ويُحال بينهم وبين الوصول إلى الأراضي الزراعية في المنطقة العازلة التي يتراوح عرضها بين ٣٠٠ و١٠٠٠ متر على امتداد الحدود، فمن يدخلون هذه المنطقة قد يتعرضون لإطلاق النار عليهم. وبحلول عام ٢٠٠٩، غدا الوصول إلى ٤٦ في المائة من أراضي غزة الزراعية مستحيلاً، أو أصبحت هذه الأراضي غير منتجة (وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠١٠). زد على ذلك، أن إمدادات المياه في غزة محدودة كما أن المياه الجوفية فيها أصبحت بشكل متزايد غير صالحة للاستهلاك البشري وللزراعة بسبب ملوحتها وتلوثها بمياه المجاري غير المعالجة وعجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن إصلاح الأضرار التي أصابت البنية التحتية.

وتحت وطأة الحصار، انهار قطاع صيد الأسماك الفلسطيني انهياراً يكاد يكون كاملاً بسبب تضييق نطاق حركة قوارب الصيد المستمر منذ عام ٢٠٠٠. وينحصر الصيد قبالة ساحل غزة في مساحة تتراوح بين ٣ و٦ أميال بحرية فقط عوضاً عن ٢٠ ميلاً بحرياً نصت عليها اتفاقات أوسلو. ويتعرض من يبحرون خارج الحد الذي وضعته إسرائيل لخطر إطلاق النار عليهم أو اعتقالهم ومصادرة قواربهم ومعداتهم. وإضافة إلى ذلك، تناقص المصيد من المناطق التي يُسمح بالصيد فيها بسبب الصيد المفرط والتلوث الناشئ عن تصريف مياه المجاري في البحر بعد أن دُمِّرت محطة معالجة هذه المياه إبَّان العمليات العسكرية ولم تُصلح بعد ذلك. وانخفض عدد العاملين في قطاع صيد الأسماك بنسبة ٦٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وأثرت القيود الإسرائيلية سلباً في سبل عيش آلاف العاملين في قطاع صيد الأسماك وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية، مما أدى إلى تدهور مستوى التغذية بين سكان غزة، لا سيما الأطفال منهم، فأسفر نقص البروتين المتاح عن مشاكل صحية خطيرة.

وتُعدُّ تكاليف النقل الباهظة جداً التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون من أسوأ العواقب الناشئة عن القيود الإسرائيلية المفروضة على ولوج الأسواق والوصول إلى الأراضي والمياه. فحسب وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، تعادل تكاليف التصدير والاستيراد التي يتكبدها الوكلاء الفلسطينيون ضعف التكاليف التي يتحملها نظراؤهم الإسرائيليون، بينما تتطلب إجراءات الاستيراد أربعة أمثال الوقت الذي يمضيه المستوردون الإسرائيليون على أنشطة مشابهة (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠١١). ويعقد الجدول ٧ مقارنة بين تكاليف التجارة التي يتكبدها المنتجون الفلسطينيون وتلك التي يتحملها نظراؤهم الإسرائيليون.

وقد أضرت تكاليف المعاملات المرتفعة التي يتحملها المنتجون الزراعيون الفلسطينيون بسبب التدابير التي تتخذها إسرائيل بوضعهم في الأسواق الفلسطينية إزاء منافسيهم الأجانب الذين يتحملون في مزاولة أعمالهم تكاليف عادية ويستفيدون من سياسات حكوماتهم الداعمة لهم. ويعرقل هذا الوضع التنافسي غير المواتي تطور الزراعة الفلسطينية بإعاقة استدامتها وتقليل ربحيتها، مما يُضعف الرغبة في الاستثمار فيها. ونتيجة لذلك، أخذ الإنتاج النسبي من الأغذية والمنتجات الزراعية والسلع الرئيسية النهائية المصنعة يتراجع، إذ حلت الواردات، ولا سيما تلك الآتية من إسرائيل، محل الإنتاج المحلي من هذه السلع شيئاً فشيئاً لأن تكاليف الإنتاج المرتفعة المفروضة على المنتجين الفلسطينيين والدعم الذي تقدمه الحكومة الإسرائيلية للمنتجين الإسرائيليين جعلتها أرخص نسبياً.

الجدول ٧
تكاليف التجارة التي تتحملها الشركات الإسرائيلية والفلسطينية

	الصادرات				*الواردات*			
	الشركات الإسرائيلية		*الشركات الفلسطينية*		*الشركات الإسرائيلية*		*الشركات الفلسطينية*	
	المدة (أيام)	*التكلفة (دولارات)*	*المدة (أيام)*	*التكلفة (دولارات)*	*المدة (أيام)*	*التكلفة (دولارات)*	*المدة (أيام)*	*التكلفة (دولارات)*
إعداد الوثائق	٤	١١٠	١٠	٣١٠	٤	١٢٠	١٧	٣٥٠
التخليص الجمركي والرقابة التقنية	١	١١٠	٦	٣٠٠	١	٦٠	١٢	٥٠
الموانئ والمحطات النهائية التي تعالج النقل البري والمناولة	٣	٢٥٠	٣	٢٥٠	٣	٢٥٠	٧	٤٠٠
النقل والمناولة الداخليان	٣	٢٠٠	٤	٤٥٠	٢	١٧٥	٤	٤٢٥
المجموع	**١١**	**٦٧٠**	**٢٣**	**١٣١٠**	**١٠**	**٦٠٥**	**٤٠**	**١٢٢٥**

المصادر: S Djankov, C Freund and CS Pham, 2010, Trading on time, Policy Research Working Paper No. 3909, World Bank.

باء- فقدان الأراضي نتيجة لإنشاء المستوطنات وبناء جدار الفصل

منذ عام ١٩٦٧، ازدادت الأنشطة الزراعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، بالتزامن في منطقتين، هما مرتفعات الضفة الغربية وغور الأردن. ففي المرتفعات، بدأت في أواخر السبعينات العمليات الزراعية الإسرائيلية قرب المستوطنات وتوسعت شمالاً وجنوباً. وتهيمن كروم العنب وبساتين الزيتون وأشجار الفاكهة على الزراعة في هذه المنطقة. ومنذ عام ٢٠٠١، نمت المناطق الزراعية الواقعة حول المستوطنات المقامة في المرتفعات نمواً سريعاً تزامن مع القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى مناطق واسعة تقع حول كثير من المستوطنات لأسباب أمنية. وتشير إحدى الدراسات إلى أن المناطق عُزلت في حالات كثيرة بأمر عسكري ولكن المبادرة في هذا الصدد جاءت من المستوطنين أنفسهم (Kerem Navot, 2013). وشجع منع الفلسطينيين من دخول مناطق واسعة تقع حول المستوطنات أنشطة المستوطنين وأدى إلى ازدياد النشاط الزراعي حول المستوطنات المقامة في المرتفعات ازدياداً أسفر عن ضم أراض يملكها أفراد فلسطينيون.

وجرت في غور الأردن عمليات ضم مشابهة للأراضي الزراعية. فمنذ أواخر الستينات، أقامت إسرائيل مراكز عسكرية أمامية على امتداد غور الأردن مُنِحت لاحقاً الإذن لتصبح مستوطنات مدنية. وتشمل الزراعة الإسرائيلية في غور الأردن التمور والمحاصيل الحقلية ومحاصيل بيوت الدفيئة. وتستثمر إسرائيل أيضاً موارد ضخمة في معالجة المياه وفي بنية الري التحتية لخدمة الزراعة التي يزاولها المستوطنون في غور الأردن ومنطقة البحر الميت الشمالية، ولا سيما قطاع التمور الذي ازدهر في تلك المنطقة. ونتيجة لمصادرة الأراضي وتوسع المناطق الزراعية الإسرائيلية المتواصل، تناقصت مساحة الأراضي الزراعية الفلسطينية المزروعة بنحو الثلث في الضفة الغربية خلال العقود القليلة الماضية. وقد أُشير آنفاً إلى أن هذا التوسع يشمل الاستيلاء على الأراضي المزروعة التي يملكها خواص بعد قيام المستوطنين والسلطات العسكرية الإسرائيلية بطرد مالكيها الفلسطينيين سواء أكانوا أفراداً أم مجتمعات بأكملها.

واستولى المستوطنون على قرابة ١٧٠ ٠٠٠ دونم من الأراضي العامة والخاصة في الضفة الغربية في المنطقة الواقعة بين غور الأردن والأردن التي أُغلقت في وجه المقيمين الفلسطينيين، إذ إنها عُزِلت في عام ١٩٦٧ بموجب الأمر العسكري رقم ١٥١ (Kerem Navot, 2013). وتعتمد المستوطنات على بنية المياه التحتية التي أنشأتها إسرائيل في غور الأردن وهي تشمل نقل مياه المجاري المعالجة لاستخدامها في ري الزراعة في منطقة الغور.

وتواصل هذا النشاط منذ منتصف التسعينات وازداد كثافة في أعقاب الانتفاضة الثانية، فتوسعت المساحة الواقعة تحت سيطرة المستوطنات في المنطقة جيم وأصبح نقل الأراضي إلى الفلسطينيين في المستقبل أكثر تعقيداً، ولا سيما بسبب إنشاء بؤر استيطانية جديدة وشق طرق جديدة حول المستوطنات وتوسيع البنية التحتية للسياحة المحلية في المناطق التي توجد فيها مواقع ذات قيمة دينية أو أثرية أو طبيعية وإقامة مناطق صناعية واسعة.

ولا يقتصر ضم الأراضي في الضفة الغربية دعماً للزراعة الإسرائيلية على توسيع الرقعة الزراعية التي يسيطر عليها المستوطنون، بل ويشمل أيضاً عدم إنفاذ القوانين لحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين الذين يقتحمون الأراضي الخاصة ويتحرشون بالمزارعين منتهكين القوانين، بما فيها القوانين الإسرائيلية. وفي الضفة الغربية كثيراً ما يجري تجاهل سيادة القانون لصالح حماية المستوطنات في الأراضي.

ويشكل بقاء المنطقة جيم، التي تمثل ٦١ في المائة من مساحة الضفة الغربية وتستأثر بنسبة ٦٣ في المائة من مواردها الزراعية، بما في ذلك أخصب الأراضي وأصلحها للرعي، تحت السلطة الإدارية والأمنية الإسرائيلية عائقاً آخر يقوِّض قطاع الزراعة الفلسطينية (UNCTAD, 2014). ولم تُظهر الإدارة الإسرائيلية التي تسيطر على هذه المنطقة وتشرف على تقديم الخدمات العامة فيها اهتماماً يُذكر بمصالح السكان الفلسطينيين، فتقلصت مساحة الأراضي الزراعية والرعوية في المنطقة جيم. وخصصت إسرائيل ٣٩ في المائة من المنطقة جيم للمستوطنات ولتوسعها في المستقبل و٢٠ في المائة للمناطق العسكرية الإسرائيلية المغلقة (بما في ذلك مناطق إطلاق النار)[٣] و١٣ في المائة للمحميات الطبيعية. وتبعاً لذلك، تحظر إسرائيل على الفلسطينيين جميع أعمال البناء في ٧٠ في المائة من المنطقة جيم ولا تسمح بتوسع النشاط العمراني الفلسطيني إلا في مساحة ضيقة تبلغ ١ في المائة، بينما تفرض قيوداً شديدة على البناء في المساحة المتبقية البالغة ٢٩ في المائة (UNCTAD, 2014). ويُحرم الفلسطينيون من الوصول إلى ٨٥ في المائة من الأراضي الرعوية في الضفة الغربية بسبب توسع المستوطنات والمناطق العسكرية وجدار الفصل.

وثمة قيود إسرائيلية أخرى كثيرة تجعل استخدام الأراضي الزراعية الفلسطينية غير فعال وغير قادر على التنافس. فعلى سبيل المثال، يُحظر على المزارعين الفلسطينيين إقامة منشآت أو حفر آبار من دون الحصول على تراخيص إسرائيلية يكاد الحصول عليها يكون مستحيلاً، وهم مجبرون على استخدام طرق أطول وعبور نقاط التفتيش، فيطول الوقت اللازم للنقل وتزداد التكاليف المالية كثيراً (UNCTAD, 2014).

وتثير القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى المنطقة جيم وتوزيع سكان الضفة الغربية الشائه مشاكل جسيمة في مناطق أخرى من الضفة الغربية، من بينها الكثافة السكانية العالية والمشاكل البيئية وشح الأراضي السكنية والزراعية والصناعية وارتفاع تكاليفها. فعلى سبيل المثال، يواجه القطاع الصناعي في غور الأردن تكاليف الأراضي الباهظة بسبب ندرة الأراضي المصطنعة الناشئة عن عدم النفاذ إلى المنطقة جيم. ونتيجة لذلك، تفوق تكلفة الأراضي في

(٣) في عام ١٩٧٠، أعلنت إسرائيل نحو ١٨ في المائة من الضفة الغربية، أو ٣٠ في المائة من المنطقة جيم، مناطق محظورة بحسبانها مناطق لإطلاق النيران.

المنطقتين ألف وباء تكلفة الأراضي الشبيهة بها الواقعة في المنطقة جيم بنسبة إضافية تتراوح بين ٣٠ و١٥٠ في المائة (World Bank, 2012). وفضلاً عن ذلك، فإن البنية التحتية الفلسطينية الخربة تعيق النمو وتضعف تنافسية القطاع الصناعي.

وإدراكاً لأهمية المنطقة جيم بالنسبة لحيوية الاقتصاد الفلسطيني وحل الدولتين، أكد تقرير السلطة الوطنية الفلسطينية إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عُقِد في بروكسل في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣ أن "المنطقة جيم تشكل جزءاً لا يتجزأ من دولة فلسطين، [وهي] العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني" (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية الفلسطينية، ٢٠١٣). وبما أن نحو ٦٣ في المائة من الأراضي الزراعية يقع في المنطقة جيم، فإن الوصول إلى مواردها من دون عائق من شأنه أن يزيد الدخل الذي تدره الزراعة زيادة كبيرة.

وقد أثَّر توسع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تأثيراً عميقاً في المساحة المتاحة للأنشطة الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة. فمنذ عام ١٩٦٧، أنشأت إسرائيل نحو ١٥٠ مستوطنة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، فضلاً عن زهاء ١٠٠ بؤرة استيطانية. وفي عام ٢٠١٤، أعلنت إسرائيل عن خطة تقضي بإقامة مزيد من المستوطنات تضاف إلى الخطة التي أُعلنت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ لتشييد ٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في القدس الشرقية وبقية أنحاء الضفة الغربية. وإجمالاً، "خُصِصت ٤٣ في المائة من الضفة الغربية لمجالس المستوطنات المحلية والإقليمية" (الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ب).

وعندما يكتمل بناء جدار الفصل، سيوجد ٨٠ في المائة من السكان المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية في الجانب الغربي من الجدار. ويعيد الجدار رسم الحدود بعيداً عن الحدود المعترف بها دولياً المرسومة في عام ١٩٦٧. وفي عام ٢٠١٢، بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية ١٤٤ مستوطنة مقابل مستوطنة واحدة في عام ١٩٦٧ و٣٤ في عام ١٩٧٦ و١٢٦ في عام ١٩٨٥ و١٤٣ في عام ٢٠٠٤ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢أ). وزادت مساحة المستوطنات من قرابة ١١ ٧٠٠ هكتار في منتصف التسعينات إلى زهاء ١٨ ٧٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٥ ونحو ٢٤ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠٠٩. ووصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى نحو ٥٦٤ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٢ يقيم قرابة نصفهم في القدس. ويمثل المستوطنون ٢١ في المائة من سكان الضفة الغربية ويبلغ معدل نموهم السنوي ٥ في المائة، أي ثلاثة أمثال معدل نمو سكان إسرائيل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣). ويُبيِّن الجدول ٨ والشكل ٥ ازدياد عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢.

الجدول ٨

عدد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، ٢٠٠٧-٢٠١٢

	الضفة الغربية (لا تشمل الأجزاء من القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧)	*القدس*	*الضفة الغربية*
٢٠٠٧	٢٨٨ ٧٢٦	١٩٣ ٤٨٥	٤٨٢ ٢١١
٢٠٠٨	٣٠٤ ٢٨٣	١٩٧ ٠٧١	٥٠١ ٣٥٤
٢٠٠٩	٣١٠ ٣٧٣	١٩٢ ٧٦٨	٥٠٣ ١٤١
٢٠١٠	٣١٩ ٦٨٦	١٩٦ ١٧٨	٥١٥ ٨٦٤
٢٠١١	٣٣٩ ١٣٤	١٩٩ ٦٤٧	٥٣٨ ٧٨١
٢٠١٢	٣٦٠ ٣٧٠	٢٠٣ ١٧٦	٥٦٣ ٥٤٦

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣، نشرة إعلامية عن المستوطنات الإسرائيلية.

الشكل ٥
عدد المستوطنين في المستوطنات الإسرائيلية، حسب المحافظات، ٢٠١٢
(بالآلاف)

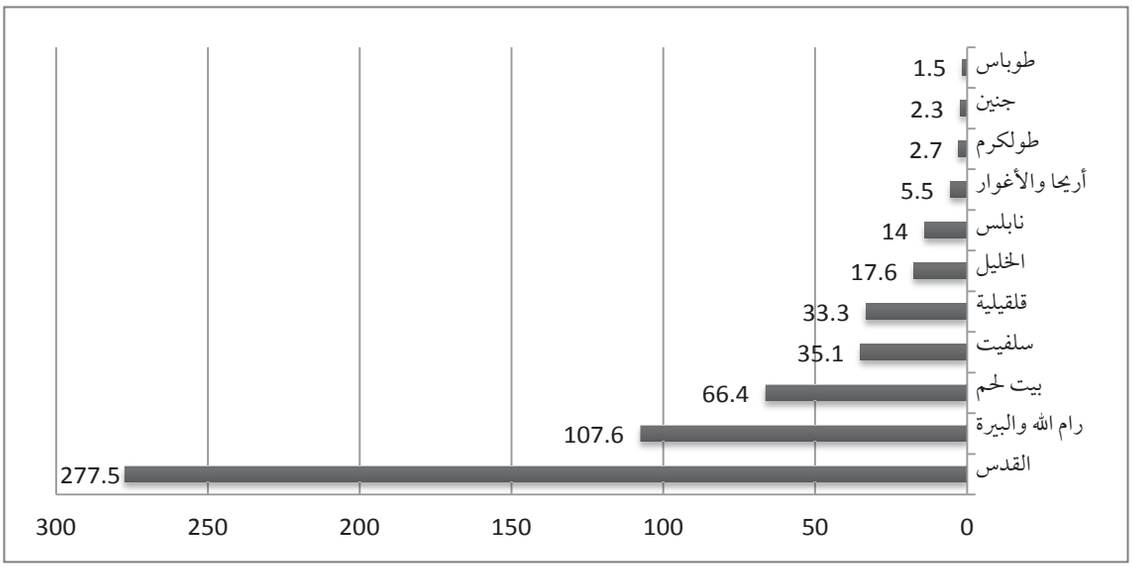

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣، نشرة إعلامية عن المستوطنات الإسرائيلية.

ويتضح من الشكل ٦ أن جدار الفصل يعزل المجتمعات المحلية الفلسطينية ويُشرذم الأسواق المحلية الفلسطينية ويحول بين المنتجين الفلسطينيين وبين أغلب الجزء الغربي من أراضي الضفة الغربية. وينحصر جزء من أخصب الأراضي الزراعية الفلسطينية بين الخط الأخضر وجدار الفصل في منطقة التماس (الأونكتاد، ٢٠١٤)

وبحلول عام ٢٠٠٩، نُزِعت ملكية ٩٠٠٠ دونم من الأراضي المروية لبناء جدار الفصل. وتقع ١٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية الآن في منطقة التماس بين جدار الفصل والحدود المرسومة في عام ١٩٦٧. ويجب على آلاف الفلسطينيين الذين يملكون أرضاً في هذه المنطقة الحصول على تراخيص يتعذر الحصول عليها من السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أراضيهم والعمل فيها. وتشمل الأراضي الضائعة مساحات رعوية ومساحات المستوطنات والمخيمات العسكرية. وفي المناطق المزروعة بأشجار الفاكهة، يتعذر قطف الفواكه أو يتم قطفها وفق ترتيبات أمنية محددة تؤدي إلى زيادة التكاليف. وقد ألحق فقدان الأراضي على هذا النحو أضراراً فادحة بصغار لمزارعين وبالرعاة الذين يعيشون على مقربة من المناطق المتضررة.

ويتكبد المزارعون تكاليف باهظة للحصول على ترخيص يصعب الحصول عليه لدخول منطقة التماس. ففي عام ٢٠١٠ على سبيل المثال، رُفِضت ٤٠ في المائة من طلبات المزارعين الفلسطينيين للوصول إلى أراضيهم الزراعية في منطقة التماس. وحتى إن حصل المزارع على الإذن، فقد تحدث مشاكل أخرى. فعلى سبيل المثال، قد يتعذر على المزارعين الحصول على إذن للعمال الذين يؤدون أعمال الزراعة، وكثيراً ما تكون الأبواب المقامة في الجدار مغلقة لعدة أيام. ويجب على المزارعين نقل المعدات الزراعية عبر الجدار وإعادتها في اليوم نفسه، إذ لا يُسمح لهم بتخزينها على الأراضي الواقعة في منطقة التماس.

الشكل ٦
خريطة المنطقة جيم، ٢٠١٠

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين في الضفة الغربية
عملية النداء الموحد – ٢٠١٠
حزيران/ يونيه ٢٠١٠

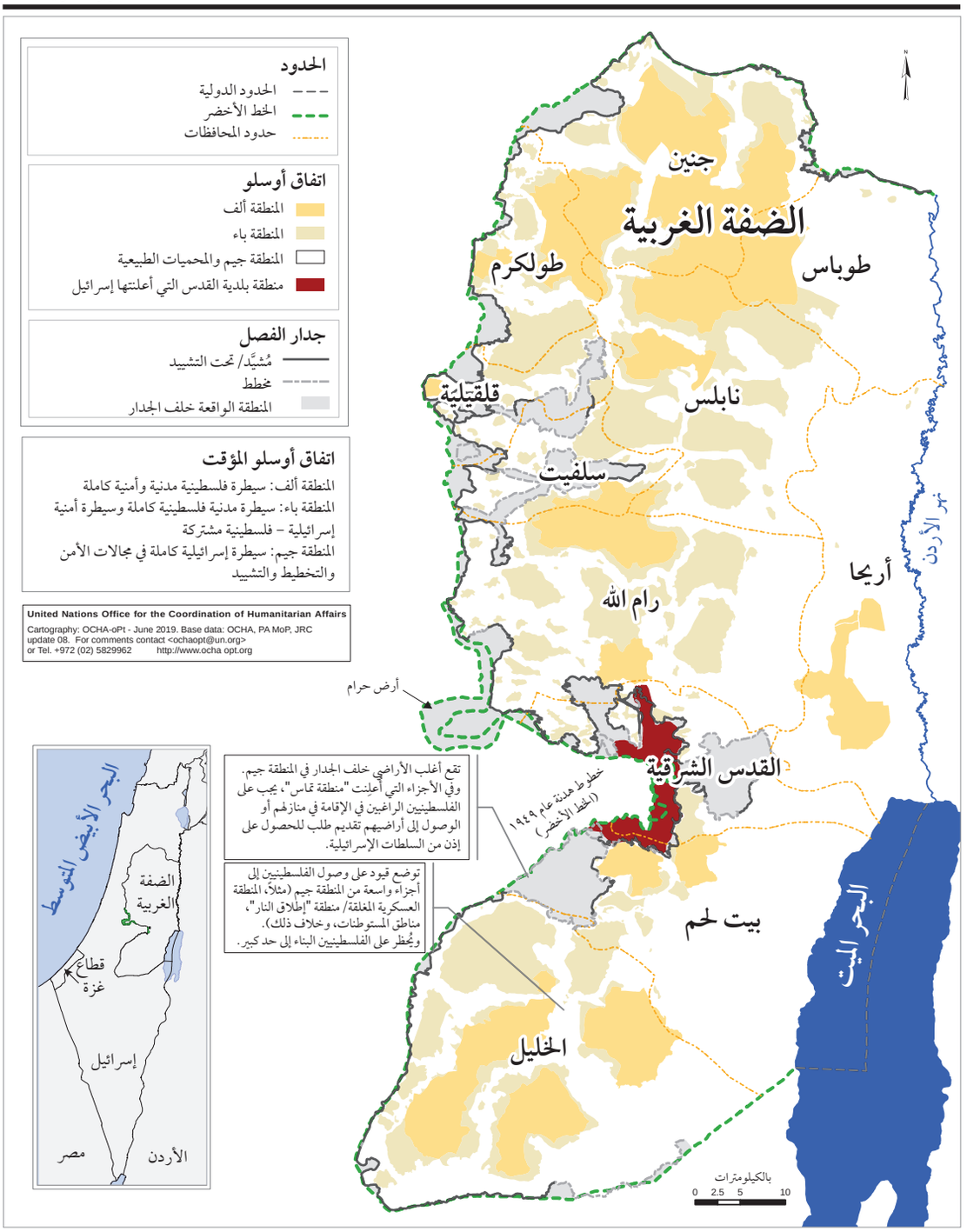

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٠. يمكن الاطلاع عليه في الرابط: www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_restricted_areas_in_west_bank_oslo_june_2010.pdf (accessed 15 June 2015).

وتُقوِّض الشروط المشددة للحصول على التصاريح نطاق النشاط الاقتصادي المجدي. فقد أجبرت القيود المفروضة على الدخول بعض الحاصلين على التصاريح على التوقف عن الزراعة تماماً أو الانصراف عن الزراعة الكثيفة العمل إلى زراعة المحاصيل البعلية المنخفضة القيمة. واستناداً إلى البيانات التي جُمِعت خلال السنوات الخمس المنصرمة، أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن أشجار الزيتون في منطقة التماس شهدت، خلال هذه الفترة، "انخفاضاً في الغلة بنسبة تقارب ٦٠ في المائة مقارنة بمثيلاتها في الجانب الفلسطيني من الجدار حيث يمكن أن تُجرى بانتظام الأنشطة الأساسية، مثل الحرث والتشذيب والتسميد ومكافحة الآفات والأعشاب". (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٤).

ويمكن عقد مقارنة توضيحية أخرى بين الزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية والزراعة في المستوطنات الإسرائيلية. ورغم عدم توافر بيانات عن الزراعة في المستوطنات الإسرائيلية، فقد قيَّم تقرير صادر عن البنك الدولي الخسائر التي يتكبدها قطاع الزراعة الفلسطينية وأوضح أن الإنتاجية في المستوطنات التي لا يعيقها الاحتلال ولا شح المياه تفوق كثيراً مثيلتها في الجانب الفلسطيني (World Bank, 2013). وذكر التقرير أن الزراعة في المستوطنات توسعت بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠١٢ لتصل مساحة الأراضي المزروعة إلى ٠٠٠ ٩٣ دونم في عام ٢٠١٢، وأن أنماط المحاصيل تشير إلى سهولة الحصول على المياه. فعلى سبيل المثال، تشكل الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون نسبة ٥ في المائة فقط من المساحة المزروعة في المستوطنات، بينما تهيمن هذه الأشجار على المجال الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة لأنها تحتاج إلى كمية أقل من المياه. وأشار تقرير البنك الدولي إلى أن المستوطنات أنتجت أغلب الرمان الذي يُصدَّر إلى أوروبا و٢٢ في المائة من اللوز و١٣ في المائة من الزيتون، بينما أنتجت مستوطنات غور الأردن ٦٠ في المائة من التمور الموجهة إلى إسرائيل و٤٠ في المائة من التمور المصدرة، وهو وضع يُبيِّن أهمية الإنتاج الزراعي في المستوطنات.

ويتبيَّن من إجراء مزيد من التحليل للتغييرات التي شهدتها الزراعة في مستوطنات الضفة الغربية طوال ١٥ عاماً، أن التمور استأثرت بالقسط الأوفر من المساحة التي زيدت من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠١٢، بنسبة بلغت ٤٤ في المائة من مجموع المساحة المضافة خلال تلك الفترة، بينما زادت المساحات المخصصة لكروم العنب بنسبة ١٧ في المائة ولبساتين الزيتون بنسبة ١٢ في المائة وللمحاصيل الحقلية بنسبة ١٥ في المائة (Kerem Navot, 2013). ويُعزى نمو الزراعة العضوية التي يمارسها المنتجون الإسرائيليون نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة إلى أسباب من بينها توسع هذه الزراعة في المستوطنات توسعاً شمل إنتاج الخضروات والتفاح والتمور والبيض ومنتجات ألبان الماعز والضأن. بيد أن تسويق هذه المنتجات العضوية في الخارج، وبوجه خاص في أوروبا، لا يُوضَّح دائماً أنها أُنتِجت في المستوطنات.

جيم- تدمير المنشآت والبنية التحتية واقتلاع الأشجار

تعرضت منشآت الزراعة الفلسطينية وأصولها لتدمير متواصل من قِبل السلطة المحتلة. وشملت الأصول المنتجة المتضررة حظائر الحيوانات التي يملكها البدو وآبار المياه والطرق القروية والدفيئات وشبكات الري. وتسجل اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل ومنظمة بتسليم الإسرائيلية غير الحكومية أحدث المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان وتُبلِّغ عنها بانتظام. واستناداً إلى بيانات مستمدة من مصادر إسرائيلية رسمية ومن وكالات الأمم المتحدة ومصادر أخرى، تُقدِّر اللجنة الإسرائيلية لمكافحة هدم المنازل أن عدد المنشآت الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي

دُمِّرت بين عامي ١٩٦٧ و٢٠١٣ قارب ٠٠٠ ٢٧ منشأة. وتفيد منظمات أخرى، مثل منظمة أوكس فام، أن المستوطنين الإسرائيليين دأبوا على تخريب الأصول الفلسطينية، بما في ذلك مصادر المياه، ومهاجمة الفلسطينيين الذين يحاولون إصلاح منشآتهم المائية.

وتشمل العوامل المعيقة الأخرى اقتلاع الأشجار المثمرة بصورة ممنهجة وتجريف الأراضي وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى المياه. وفي أعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية، فاق عدد الأشجار التي اقتُلِعت مليون شجرة في غزة وقرابة ٠٠٠ ٦٠٠ شجرة في الضفة الغربية. ويُقدَّر عدد أشجار الفواكه المقتلعة بنحو ٥ ,٢ مليون شجرة منذ عام ١٩٦٧ (معهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠٠٧ ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠١١). وطُبِّقت سياسة اقتلاع الأشجار لأسباب عديدة، من بينها إنشاء المستوطنات الإسرائيلية وبناء جدار الفصل.

ويُلحِق اقتلاع الأشجار أضراراً فادحة بالاقتصاد الفلسطيني ويُقوِّض دخل الشعب الفلسطيني وسبل كسب رزقه. وتتمثل الخسائر السنوية التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني في القيمة الاقتصادية التي يحققها إنتاج الأشجار. ويُقدِّر معهد البحوث التطبيقية – القدس أن أشجار الزيتون تمثل ثلث عدد أشجار الفواكه المقتلعة البالغ ٥ ,٢ مليون شجرة، بينما يتألف الثلثان المتبقيان من أنواع أخرى من أشجار الفواكه، من بينها نحو ٠٠٠ ٣٤ شجرة نخيل. وإذا كان متوسط الإنتاجية السنوية لشجرة الزيتون الواحدة ٧٠ كغ، وبلغت قيمة إنتاج الزيتون ١ ,١ دولار للكيلوغرام خارج المزرعة، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٠٨، فإن التكلفة السنوية لأشجار الزيتون المقتلعة يُمكن أن تُقدَّر بنحو ٦٤ مليون دولار على الأقل.

الشكل ٧
النزوح وعمليات الهدم في المنطقة جيم، ٢٠٠٩-٢٠١٣

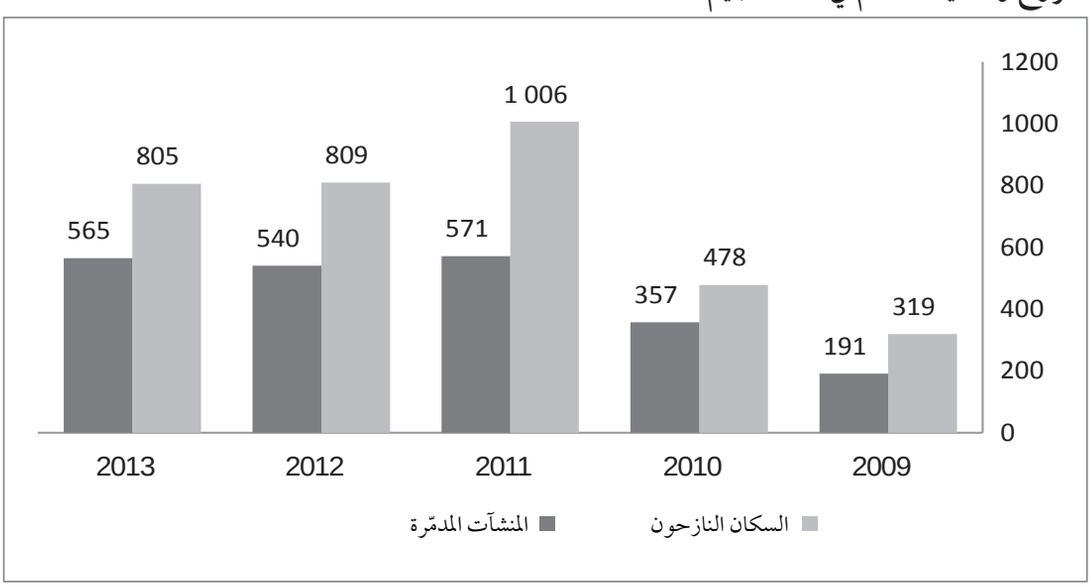

المصادر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣ و٢٠١٤.

وفي غزة، أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية المتكررة عن احتياجات في مضمار البنية التحتية وأصبحت الأراضي الزراعية والممتلكات وغيرها من الأصول الإنتاجية غير صالحة (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣). وفي الضفة الغربية، و"من أجل إبقاء وتعزيز العملية المستمرة لتحويل الأراضي، وضعت إسرائيل نظاماً صارماً

جداً لإصدار التصاريح، وهو نظام يسمح بهدم وتشريد سكان أي مبنى فلسطيني يُبنى دون الحصول على تصريح" (الأونكتاد، ٢٠١٤). وحسب منظمة بيمكوم - المخططون من أجل حقوق التخطيط - الإسرائيلية غير الحكومية، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية، ٥٧٠ ١٢ أمراً بتكسير منشآت فلسطينية واقعة في المنطقة جيم بين عامي ١٩٨٨ و٢٠١٣.

ويتبيَّن من الشكل ٧ أن عدد المنشآت الفلسطينية التي دُمِّرت خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، بلغ ٢٢٤ ٢ منشأة، من بينها مبانٍ سكنية ومدارس تقع في مناطق إطلاق النار. وبلغت عمليات الهدم أوجها في عام ٢٠١١، ففاق عدد المنشآت المدمرة في سنة واحدة ١٠٠٠ منشأة. ونتيجة لذلك، شُرّد ٤١٧ ٣ فلسطينياً في المنطقة جيم خلال فترة الخمس سنوات هذه. ويتعرض آلاف السكان لعمليات التهديم المحتملة، لا سيما في أطراف القدس وغور الأردن وفي المناطق التي يُعتزم توسيع المستوطنات أو المناطق العسكرية المغلقة فيها. وفي الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، سُجِّل اتجاه لهدم المنشآت التي مولتها جهات مانحة؛ فمن كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، قارب عدد المنشآت التي دُمِّرت ١٥٠ منشأة مولتها جهات مانحة.

وعلى النقيض من ذلك، ارتفع عدد المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة جيم من ٨٠٠ مستوطن في عام ١٩٧٢ إلى أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ مستوطن في عام ٢٠١٢ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣). ويفوق معدل النمو السنوي للمستوطنين معدل نمو سكان إسرائيل بثلاثة أمثال. ويعيش المستوطنون في المنطقة جيم في ١٢٥ مستوطنة و١٠٠ بؤرة استيطانية على الأقل. وتفوق المساحات المخصصة للتوسع في المستقبل المساحات المبنية في الوقت الحالي بتسعة أمثال (B'Tselem, 2013).

دال- القيود المفروضة على الحصول على المدخلات الزراعية الأساسية

تحظر إسرائيل المواد التي تُعتبر مواد مزدوجة الاستخدام وهي، وفق تصنيف حكومة إسرائيل، السلع والمواد الخام والمعدات وقطع الغيار التي تستخدم لأغراض مدنية ويمكن أن تُحوَّل أيضاً لاستخدامات تهدد الأمن بعد استيرادها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وظلت قيود إسرائيل المفروضة على المواد الكيميائية والأسمدة ذات الاستخدام المزدوج نافذة لعدة عقود. بيد أن حكومة إسرائيل شرعت، في عام ٢٠٠٢، في تشديد قيود الحصول على المواد الكيميائية والأسمدة بتخفيض حدود التركيز القصوى المسموح بها.

ودأبت إسرائيل على أن تضيف شيئاً فشيئاً مزيداً من المواد والآلات والمعدات (من بينها معدات الاتصالات) إلى قائمة المواد التي تعُتبر مواد مزدوجة الاستخدام. وفي عام ٢٠٠٨، وُضِعت، في إطار قانون الدفاع لضبط الصادرات، قائمة جديدة تضم ٥٦ مادة، مثل الأسمدة والمواد الكيميائية والمواد الصناعية الخام وأنابيب الفولاذ والمخارط وماكينات الطحن والمعدات البصرية ومعينات الملاحة. وتشمل الأسمدة المحظورة نترات الأمونيوم (NH_4NO_3) ونترات البوتاسيوم (KNO_3) واليوريا (CH_4N_2O) ونترات اليوريا ($CH_4N_2ONO_3$) والأسمدة التي تحتوي على النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم (بنسب تبلغ ٢٧-١٠-١٧ و٢٠-٢٠-٢٠) وأي سماد يحتوي على أي مقدار من نترات الأمونيا أو نترات البوتاسيوم أو اليوريا (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية - القدس، ٢٠١١). وحتى حين يُسمح ببعض المدخلات المحظورة، يقتضي الأمر الحصول على تراخيص محددة لنقلها إلى الضفة الغربية، وهي عملية بيروقراطية مطولة يجب تكرارها لكل شحنة. وبذلك، يفرض نظام الاستخدام المزدوج على المزارعين الفلسطينيين

تكاليف إضافية تشمل التكاليف المالية المباشرة وحالات التأخير حتى بعد الحصول على التراخيص. ويُحمِّل اللجوء إلى بدائل أقل جودة وكفاءة المنتجين الفلسطينيين تكاليف إضافية.

وتمثل القيود الإسرائيلية المفروضة على الحصول على الأسمدة ذات المستوى المقبول من التركيز تدبيراً عقابياً بوجه خاص. ففي الوقت الحالي، يبلغ مستوى استعمال المزارعين الفلسطينيين للأسمدة ٤٠ في المائة من المستويات السائدة في الأردن (Office of the Quartet Representative, 2013). وحظرت إسرائيل الواردات من سلع وعناصر كيميائية كثيرة لأنها يمكن أن تُستخدم في صنع المتفجرات أو غيرها من الأسلحة. ونتيجة لذلك، لا يُسمح للمزارعين الفلسطينيين إلا باستيراد أنواع محددة من الأسمدة القاصرة الفعالية بل وعديمة الفعالية أحياناً. وتشير إحدى الدراسات إلى حظر استيراد بيروكسيد الهيدروجين بنسبة تركيز قدرها ٣٧ في المائة الذي يُستخدم في حفظ الأغذية وإلى استخدام بيروكسيد الهيدروجين بنسبة تركيز قدرها ١٧ في المائة عوضاً عنه، بيد أن هذا البديل لا يمثل وسيلة فعالة لحفظ الأغذية، فتقلّ بذلك قدرة بعض المنتجات الفلسطينية على منافسة المنتجات الإسرائيلية لأن مدة صلاحيتها أقصر (Toaldo, 2013). وفي كثير من الحالات، أجبرت القيود المفروضة على الواردات الفلسطينية من المواد الخام والمدخلات الصناعية المنتجين الفلسطينيين على الاعتماد على منتجات إسرائيلية موجهة لاستخدام المستهلكين النهائيين. ونشأت عن هذا الوضع مصالح مؤسسية مكتسبة في إسرائيل ينبغي عدم الخلط بينها وبين الاحتياجات الأمنية.

وتشمل التكاليف التقديرية الناتجة عن استخدام أسمدة غير ملائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة نوعين من التكاليف، هما التكاليف المباشرة الناشئة عن استخدام أسمدة بديلة أعلى تكلفة من الأسمدة الأكثر فعالية ولكنها محظورة، والتكاليف غير المباشرة الناجمة عن فقدان الإنتاجية بسبب استخدام أسمدة بديلة أقل فعالية نسبياً (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس ٢٠١١). فعلى سبيل المثال، يتمثل البديل الرئيسي للسماد الصلب الذي يبلغ معدل النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم فيه ٢٠-٢٠-٢٠، في السماد السائل الذي يبلغ المعدل فيه ١٣-١٣-١٣. وتستخدم هذه الأسمدة للخضروات المروية، المحمية وفي الهواء الطلق على حدٍ سواء، ولأشجار الفواكه المروية بمياه الأمطار في المقام الأول في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويحتوي السماد الذي يبلغ معدل التركيز فيه ٢٠-٢٠-٢٠ على مستوى تركيز أعلى من النيتروجين والفوسفات والبوتاسيوم في الكيلوغرام الواحد من السماد الذي يبلغ المعدل فيه ١٣-١٣-١٣. ولذلك، ينبغي استخدام كمية أكبر من هذا السماد الأخير لمساحة معينة من الأرض بغية الحصول على الكمية نفسها من المكونات النشطة. ويسفر استخدام هذا السماد عن تكاليف إضافية يتكبدها المزارعون الفلسطينيون. وتُقدَّر التكاليف الإضافية لأشجار الفواكه والخضروات البعلية بنحو ٢٩ مليون دولار سنوياً. وإضافة إلى ذلك، يجب على المزارعين استخدام مقدار أكبر من هذا السماد لكل دونم من الأراضي المزروعة بسبب تدني تركيز المواد المغذية فيه، مما يؤدي إلى حقن التربة بمقدار من المواد الخاملة أكبر من السماد الذي يبلغ معدل التركيز فيه ٢٠-٢٠-٢٠، فيقلل ذلك من جودة التربة إلى حدٍ بعيد ويزيد ملوحتها. واستناداً إلى تجربته المكتسبة من العمل مع المزارعين الفلسطينيين، قدَّر معهد البحوث التطبيقية – القدس انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام السماد البالغ معدل تركيزه ١٣-١٣-١٣ وسواه من الأسمدة المتاحة التي تحتوي عنصراً واحداً أو أكثر من عناصر النيتروجين والفوسفات والبوتاسيوم عوضاً عن الأسمدة الموصي بها ولكنها محظورة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٣٠ في المائة (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠١١). ولا تُطبَّق القيود المفروضة على استيراد الأسمدة على المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وبلغ مجموع القيمة المضافة من الإنتاج الزراعي من الخضروات وأشجار الفاكهة والمحاصيل (باستثناء المحاصيل الحقلية التي لا تستخدم الأسمدة فيها استخداماً مكثفاً) ٥٦٧ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، وهي آخر سنة تتوافر عنها

بيانات. وتمثل نسبة ٢٠ في المائة من هذه القيمة المضافة ٤ ,١١٣ مليون دولار في السنة. وإن أُضيفت التكاليف الإضافية التي تُقدَّر بمبلغ ٢٩ مليون دولار، فسيبلغ مجموع التكاليف السنوية الناشئة عن القيود المفروضة على استخدام الأسمدة المزدوجة الاستخدام في الزراعة حوالي ١٤٢ مليون دولار على الأقل (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠١١).

وثمة مسألة رئيسية أخرى تتعلق بإنتاجية المواشي وتوافر العلف في غزة، ولا سيما أثناء المواسم الجافة. ويؤتى بالعلف حزماً من إسرائيل، بيد أن جودته كثيراً ما تكون غير ملائمة ولا يؤتى به بانتظام. وينبغي أن يكون العلف متاحاً للحيوانات على الدوام فلا يحدث انقطاع في الإمدادات. وتُلقي تكاليف العلف المستورد الباهظة إلى شمال غزة أعباءً إضافية على عاتق المزارعين. ويُعزى إلى هذه التكاليف المرتفعة جزء من المسؤولية عن تدني الإنتاج اليومي لحليب الأبقار من سلالة فريزين في غزة الذي يبلغ نحو ٢٠ لتراً مقابل ٢٧ لتراً في إسرائيل. وفضلاً عن ذلك، تبلغ تكلفة اللتر من الحليب المعقم في غزة ١ ,٧ شيكل إسرائيلي جديد (٤٥ ,٠ دولار) مقابل ١ ,٤ شيكل إسرائيلي جديد (٣٧ ,٠ دولار) في إسرائيل.

ويتبيَّن من التدني النسبي لإنتاج القطاع الزراعي وإنتاجيته في الأرض الفلسطينية المحتلة أن هذا القطاع محدود في الوقت الحالي لأسباب، من بينها القيود المفروضة على استيراد المدخلات المناسبة وغلبة الإنتاجية المنخفضة والمحاصيل البعلية. ولو خُفِّفت قيود الاحتلال، فيُقدَّر أن يؤدي التحول إلى محاصيل عالية الغلة إلى زيادة العائدات المالية بمقدار عشرين ضعفاً في الموسم الواحد (Office of the Quartet Representative, 2013). بيد أن الشروط المسبقة لحدوث مثل هذا التحول تتمثل في حصول المزارعين الفلسطينيين على الموارد المائية والمعرفة والبذور والأسمدة ذات التركيز المناسب والخدمات المالية.

هاء- شُح الائتمان المخصص للإنتاج الزراعي

يمثل عدم الحصول على التمويل عائقاً شديداً آخر يعيق الزراعة الفلسطينية، فتأثير الاحتلال المتواصل والبيئة السياسية السلبية يعرقل الحصول على القروض. زد على ذلك، المعيقات الإضافية المتعلقة بصغر حجم وحدات الإنتاج الزراعي النمطية وانعدام الضمانات المقبولة للقروض التجارية والمخاطر الشديدة المقترنة بالإنتاج الزراعي الناشئة عن القيود التي يفرضها الاحتلال وتقلب المناخ و/ أو الأسعار. ويُقدَّر الطلب السنوي على القروض الزراعية في الأرض الفلسطينية المحتلة بنحو ١٥٠ مليون دولار (وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠١٠). ورغم هذا المستوى المتواضع نسبياً، لم تُبد مؤسسات الإقراض رغبة في تلبية الطلب بسبب المخاطر الشديدة التي تكتنف الإقراض. فعلى سبيل المثال، بلغت حصة الزراعة، من كانون الثاني/ يناير إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، ١ في المائة فقط من مجموع القروض البنكية الخاصة، بينما استأثرت قطاعات التجارة والتشييد والخدمات بنسبة ٢١ و١٧ و١٦ في المائة، على التوالي (سلطة النقد الفلسطينية وآخرون، ٢٠١٢). وتفتقر مؤسسات الإقراض إلى منتجات مالية تناسب صغار المزارعين الذين تعوزهم الموارد ويفتقرون إلى ضمانات تقبلها المصارف. وقد يساعد إنشاء تعاونيات للمزارعين تشكل مجموعات مصالح في التصدي للتحديات التي يواجهها المزارعون في هذا المجال.

ولا يقتصر المستفيدون المحتملون من إتاحة التمويل على منتجي المحاصيل الأساسية والمنتجات الحيوانية، فإتاحة التمويل تُمكِّن من تحسين الربحية في المستويات العليا من سلسلة القيمة في كثير من مجالات الإنتاج، مثل زيت الزيتون والفواكه المجففة وغيرها من المنتجات الغذائية ومنتجات الألبان. وتوجد فعلاً مصانع صغيرة الحجم لهذه

المنتجات تقع في مناطق مختلفة من الأرض الفلسطينية المحتلة. ويمكن أن تزداد ربحية أغلب هذه المصانع وتصبح أكثر جدوى من الناحية التجارية إن توفر لها الدعم الموجه للحصول على وجه أفضل على التمويل وضبط الجودة واعتماد العلامات التجارية. ونظراً لوجود سوق كبيرة لهذه المنتجات في الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها، ينبغي تحسين ضبط الجودة وفعالية التكاليف وزيادة الإنتاجية والقدرة على التنافس مع البدائل المستوردة.

واو- إغراق الأسواق الفلسطينية بواردات زراعية من إسرائيل والمستوطنات

نتيجة لشتى القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي الفلسطيني، اتسم الاقتصاد الفلسطيني بعجز تجاري عام مطرد بلغ ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ و٤١ في المائة في عام ٢٠١٣. وظلَّ نمو الصادرات، ومن بينها الصادرات الزراعية، ضعيفاً وتعذر عليها مجاراة الزيادات في الواردات. وفي عام ٢٠١٢، بلغت قيمة الصادرات ١,٧ مليار دولار ولم تغط سوى ربع فاتورة الواردات. وبلغت حصة الصادرات من الإنتاج المحلي ٧ في المائة، فكانت من بين أدنى النسب في العالم.

وتكاد الصادرات كلها تأتي من الضفة الغربية، فغزة لا تزال محاصرة. ويتسم قطاع الصادرات الصغير الحجم والضعيف بتدني القيمة المضافة وانخفاض المحتوى التكنولوجي وضعف الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويرتبط ضعف قطاع الصادرات ارتباطاً مباشراً بعجز المزارعين الفلسطينيين عن الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية في المنطقة جيم. وقد شارف قطاعا التجارة في السلع التصديرية والواردات البديلة، أي قطاعي التصنيع والزراعة، على الانهيار وهبطت حصتهما معاً من الناتج المحلي الإجمالي منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ من ٣١ في المائة إلى ١٥ في المائة فقط في عام ٢٠١١.

ومن السمات البارزة للتجارة الخارجية الفلسطينية اعتمادها القسري على الاقتصاد الإسرائيلي، فالقيود وارتفاع تكاليف التجارة مع بقية العالم جعلا إسرائيل المصدر العملي الوحيد للواردات والسوق الأجنبية للصادرات الفلسطينية. ومن المؤشرات الدالة على هذا الاعتماد أن إسرائيل استأثرت بنسبة ٧٠ في المائة من الواردات الفلسطينية واستوعبت أكثر من ٨٠ في المائة من الصادرات في عام ٢٠١٢، مما أحدث عجزاً تجارياً ثنائياً بلغ ٣,٧ مليارات دولار، أي ما يعادل ٧٧ في المائة من مجموع العجز التجاري الفلسطيني و٣٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وواردات الأغذية من إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية واسعة الانتشار في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي تثير إشكاليات، لا سيما أثناء أوقات الذروة إبَّان مواسم الحصاد وفي الحالات التي تكون فيها جودتها دون معايير الصادرات، فهي تُرسل إلى الأسواق الفلسطينية فتُلحِق الضرر بالمنتجين المحليين الذين يعجزون عن منافسة هذه الواردات الأرخص ثمناً التي عادة ما تتلقى الدعم من إسرائيل. ويؤثر إغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية سلباً في المنتجات الفلسطينية المنافسة لها، ولا سيما بسبب تكاليف الإنتاج الإضافية الناشئة عن الاحتلال التي يتكبدها المزارعون الفلسطينيون. وقد دأب المزارعون الفلسطينيون على حث السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الحماية لهم من إغراق السوق الفلسطينية البائن بالمنتجات الإسرائيلية في ذروة مواسم الحصاد بوجه خاص. بيد أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعوزها القدرة على حماية المنتجين المحليين من المنافسة الجائرة أو من تقلبات السوق. فقدرة السلطة الوطنية الفلسطينية الواهنة والأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها لا تتيحان لها الوسائل الكفيلة بتقديم الدعم اللازم لتعزيز تنافسية المنتجين المحليين في قطاع الزراعة وسواه من القطاعات.

وعلى مر السنوات، ظلَّ الأونكتاد يشير إلى أن العجز التجاري العام والعجز التجاري الثنائي مع إسرائيل ليساً نتيجة سياسات تتبعها السلطة الوطنية الفلسطينية بل تعود أسبابها الرئيسية إلى طائفة المعيقات السياسية والاقتصادية التي ما برحت تزداد تعقيداً وباتت تعرقل التجارة والتنمية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧. وقد ورد في تقرير الأونكتاد لعام ٢٠١١ بشأن قطاع السلع التجارية الفلسطيني أن "تخفيف القيود الطاغية التي تفرضها إسرائيل على التجارة الفلسطينية سيؤدي حتماً إلى إعادة تشكيل نمطها من خلال زيادة الصادرات بنسبة تقرب من ٤٠ في المائة إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، غير إسرائيل، وخفض الاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلية للواردات بنسبة ٥٠ في المائة" (الأونكتاد، ٢٠١١).

زاي- الأضرار البيئية

ألحقت تأثيرات الاحتلال المباشرة وغير المباشرة أضراراً بالبيئة في الأرض الفلسطينية المحتلة كان لها وقع ملموس على قطاع الزراعة الفلسطينية (سلطة جودة البيئة الفلسطينية، ٢٠١٠). وفي عام ٢٠١٠، في اليوم العالمي للبيئة، أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نشرة صحفية معنونه "إلى أين تتجه البيئة الفلسطينية؟" استلفت فيها الانتباه لمثل هذه المسائل. ورغم أن تأثير الأضرار البيئية في قطاع الزراعة الفلسطينية لم يُحدَّد كمياً بعد، فإن من المهم تسليط الضوء عليه وإدراجه في جدول أعمال السياسة الإنمائية. وتُعزى الأضرار إلى أسباب منها بناء المستوطنات والطرق الفرعية ونضوب الموارد المائية بسبب الإفراط في ضخ المياه من مستودع المياه الجوفية الساحلية في غزة والعواقب الناشئة عن ذلك ومن بينها تسرب مياه البحر. وفضلاً عن ذلك، فإن تعديل مجرى نهر الأردن وضخ المياه منه قد أثّر في حوض النهر بأكمله وفي البحر الميت.

ويعزى تدهور البيئة أيضاً إلى المستوطنين الذين يقومون بتصريف مياه المجاري غير المعالجة في الأودية المجاورة ويتخلصون من النفايات المنزلية والصناعية الصلبة من المستوطنات بإلقائها في الأراضي الفلسطينية. وفضلاً عن ذلك، ثبت بالوثائق حدوث عدة حالات أُلقيت فيها المواد الخطرة والسامة في الضفة الغربية. ويؤدي قيام السلطات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنين باقتلاع الأشجار إلى تفاقم حالة التصحر. وما أكثر ما تؤدي أنشطة البناء إلى قطع الأشجار وتآكل التربة.

وتُقدَّر كمية مياه المجاري التي تُصرَّف في البيئة بنحو ١٠٦ ملايين متر مكعب في السنة (سلطة جودة البيئة الفلسطينية، ٢٠١٠). ولم توافق إسرائيل إلا على أربع خطط من بين ٣٠ خطة فلسطينية لإنشاء محطات لمعالجة مياه المجاري قُدِّمت إلى لجنة المياه المشتركة منذ عام ١٩٩٥. ورغم موافقة لجنة المياه المشتركة، أُجِّل تشييد هذه المحطات مرة تلو الأخرى.

وفي عام ٢٠٠٩، كانت المستوطنات الإسرائيلية التي يُصرِّف عدد كبير منها مياه المجاري غير المعالجة مباشرة في البيئة المحيطة بها مصدراً لنحو ٤٠ في المائة من مجموع مياه المجاري في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. واليوم، تُصرِّف المستوطنات الإسرائيلية سنوياً قرابة ٣٥ مليون متر مكعب من مياه المجاري غير المعالجة في البيئة المحيطة، مما يلحق الضرر بالأراضي الزراعية الفلسطينية ويلوِّث مصادر المياه ويهدِّد صحة مجتمعات محلية بأكملها (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠١١).

الفصل الثالث
شح المياه يوهن قطاع الزراعة الفلسطينية

أثَّر احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام ١٩٦٧ في مصادر المياه الفلسطينية تأثيراً عميقاً. ويُقدَّر الاستخدام الفلسطيني للمياه في الزراعة بعُشر نظيره في إسرائيل. ويبلغ استهلاك الفرد للمياه في إسرائيل خمسة أمثال استهلاك الفلسطينيين في الضفة الغربية (مركز العمل التنموي/ معاً، ٢٠١٠). ومصادر المياه الرئيسية في الأرض الفلسطينية المحتلة هي نهر الأردن والينابيع والمياه الجوفية. ويستعرض هذا الفصل بإيجاز مدى توافر وندرة كل من هذه الموارد للمزارعين الفلسطينيين.

ألف- نهر الأردن

يقع نحو ١١ في المائة من حوض نهر الأردن في الضفة الغربية. وفي خطة المياه الموحدة لوادي نهر الأردن لعام ١٩٥٥، اعتُبِرت الحصة السنوية الفلسطينية البالغة ٢٥٧ مليون متر مكعب جزءاً من الحصة الأردنية ومقدارها ٧٧٤ مليون متر مكعب[٤]. ومنذ عام ١٩٦٧، حُرِم الفلسطينيون من حقوق المياه، إذ إن الأراضي الواقعة على امتداد الجانب الغربي من النهر صُودِرت وأُعلِنت مناطق أمنية عسكرية (حداد، ١٩٩٣). وقبل الاحتلال في عام ١٩٦٧، كان لدى المزارعين الفلسطينيين نحو ١٥٠ مضخة على نهر الأردن تضخ نحو ٣٠ مليون متر مكعب في السنة. وقد دمرت سلطة الاحتلال كثيراً من هذه المضخات (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس ٢٠١١).

وجاء في تقرير صادر عن البنك الدولي أن ٣٥ في المائة فقط من الأراضي الفلسطينية القابلة للري تُروى فعلاً، وهو وضع يكلف الاقتصاد ١١٠ ٠٠٠ وظيفة في السنة و١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (World Bank, 2009). ولو كان توزيع مياه نهر الأردن للفرد عادلاً، لزادت حصة الأرض الفلسطينية المحتلة زيادة كبيرة عن مستوياتها الحالية التي تتراوح بين ٢٥٧ و٢٦٨ مليون متر مكعب، مقارنة باستخدام إسرائيل الذي يقارب ٧٧٠ مليون متر مكعب (Glover and Hunter, 2010). ولو كانت الحصة الفلسطينية الكاملة من مياه نهر الأردن متاحة، لزاد الإنتاج الزراعي الفلسطيني زيادة ملموسة.

وليس من السهل حصر التأثير المباشر وغير المباشر، وفي الآجال القصير والمتوسط والطويل، لقيود الحصول على المياه على القطاع الزراعي. غير أنه من الممكن إجراء بعض التقديرات التي يُستشف منها حجم هذا التأثير. فلو افترضنا أن الحصة الفلسطينية من مياه نهر الأردن المقدرة بنحو ٢٥٧ مليون متر مكعب قد حُوِّلت إلى إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وأن القيمة الحالية لكل متر مكعب تبلغ ٠,٢٥ دولار، حسب تقديرات وزارة الزراعة، فإن قيمة الحصة السنوية ستقارب ٦٥ مليون دولار وسيصل مجموع الخسارة المتكبدة خلال الفترة ١٩٦٧-٢٠١٣ إلى ٣ مليارات دولار. ولو كانت المياه

(٤) تمثل الخطة الموحدة لمياه نهر الأردن لعام ١٩٥٥ خطة تهدف إلى التنمية الموحدة لمياه نهر الأردن. وهي مستمدة من خطة سابقة طلبت إعدادها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ووافقت عليها لجان المياه التقنية في كل من البلدان المشاطئة وهي إسرائيل والأردن ولبنان وسوريا. ورغم أن الجامعة العربية رفضت هذه الخطة، وافقت إسرائيل والأردن على الالتزام بمخصصات المياه الواردة فيها.

قد أتيحت للزراعة الفلسطينية وافترضنا أن ١٠٠ مليون متر مكعب منها استُخدِمت للزراعة، لكان ذلك كافياً لري نحو ١٢٠ ٠٠٠ دونم وإيجاد ١٢٠ ٠٠٠ وظيفة وزيادة الإنتاج الزراعي بزهاء ٩٦٠ ٠٠٠ طن ورفع قيمة الإنتاج السنوي بنحو ٤٠٠ مليون دولار.

باء- مياه الينابيع

تمثل الينابيع مصدراً مهماً للمياه في الضفة الغربية، ففي عام ٢٠١١ بلغ حجم المياه المنبثقة من الينابيع الـ ٤٠٠ نحو ٢١,٣ مليون متر مكعب. بيد أن هذه الكمية ظلت تتناقص منذ عام ٢٠٠٤ كما يتضح من الشكل ٨. ويؤثر تفاوت كمية المياه المنبثقة من الينابيع بسبب تباين منسوب هطول الأمطار تأثيراً مباشراً في المياه المتاحة للإنتاج الزراعي.

الشكل ٨
الحجم السنوي لمياه الينابيع، ٢٠٠٤-٢٠١١
(مليون متر مكعب)

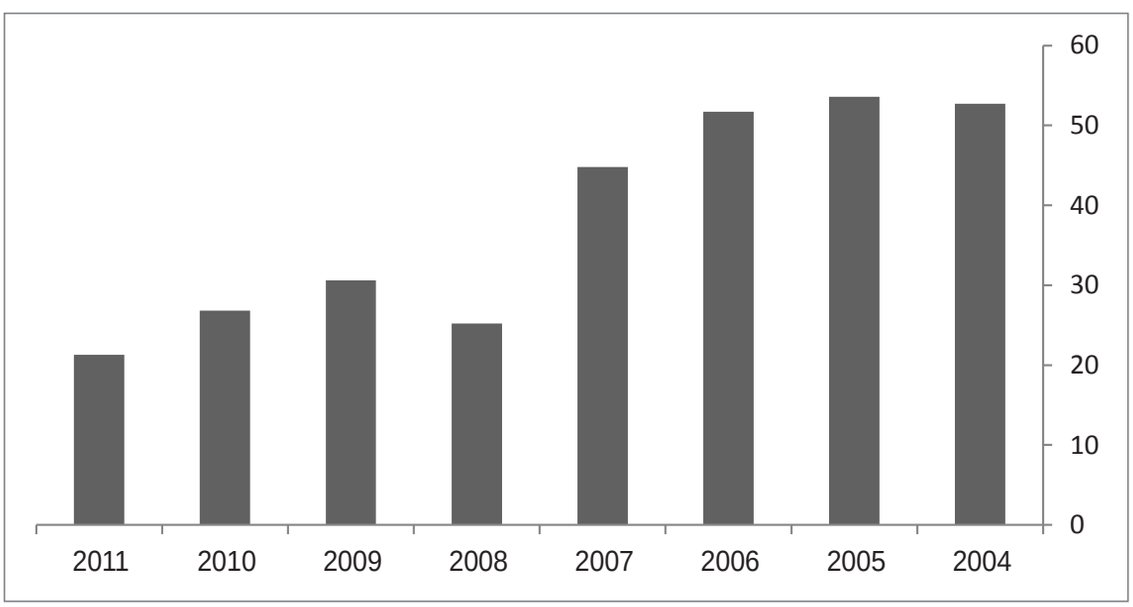

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وتفيد السلطة الوطنية الفلسطينية بأن إسرائيل لم توافق مرة تلو الأخرى على طلبات الفلسطينيين تطوير ينابيع الفشخة الواقعة على امتداد ساحل البحر الميت الغربي حيث تُقدَّر كمية الماء الأجاج الذي يصب في البحر الميت سنوياً بنحو ١٠٠ مليون متر مكعب (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠١٢). ولو تمت تنمية هذا المصدر على نحو سديد، لأضاف ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه العذبة التي يمكن استخدامها للشرب والري. وإضافة إلى ذلك، أسفرت مصادرة أراضي الضفة الغربية لإقامة المستوطنات عن وقوع عدد متزايد من ينابيع المياه العذبة في الضفة الغربية البالغ ١٥٢ ينبوعاً في قبضة السلطة الإسرائيلية. وبذلك، أضحى استمرار الأنشطة الزراعية أصعب، فاضطر كثير من المزارعين الفلسطينيين إلى هجر الزراعة أو تقليصها (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢أ).

وفيما يخص تجميع المياه السطحية، تتفاوت كثافة هطول الأمطار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وحين تهطل الأمطار بغزارة، تتدفق أغلب المياه في الوديان والسهول وتصب من ثمَّ في البحر الأبيض المتوسط أو البحر الميت. ولا تسمح إسرائيل بإنشاء السدود الصغيرة والمتوسطة الحجم بغية استخدامها لجمع هذه المياه وتخزينها وضخها في الأوقات المناسبة طوال السنة. ولو سُمح بإقامة هذه السدود، لأمكن تجميع موارد مائية لا يستهان بها كل سنة واستخدامها للشرب والري.

جيم- المياه الجوفية

تبلغ كمية إعادة تغذية طبقة المياه الجوفية سنوياً في الأرض الفلسطينية المحتلة ٧٣٤ مليون متر مكعب، منها نحو ٦٧٩ مليون متر مكعب في الضفة الغربية و٥٥ مليون متر مكعب في غزة (سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠١١، والبنك الدولي، ٢٠٠٩). وتشمل موارد المياه الجوفية في الضفة الغربية ثلاث طبقات رئيسية من المياه الجوفية هي الطبقات الشمالية – الشرقية والشرقية والغربية. والطبقة الغربية هي أكبر الطبقات الثلاث ويقع نحو ٨٠ في المائة من منطقة إعادة تغذية حوضها في الضفة الغربية. بيد أن الملوحة قلَّلت من صلاحية المياه الجوفية للاستهلاك البشري والزراعة. وفي بعض المناطق، تلوثت المياه الجوفية بمياه المجاري غير المعالجة. وفضلاً عن ذلك، تعجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن إصلاح محطات معالجة مياه المجاري لقلة مواردها وبسبب الصعوبات المقترنة بالوصول إليها، لا سيما في غزة. وترد في الجدول ٩ قائمة بالموارد المائية واستخداماتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

الجدول ٩
مصادر المياه واستخداماتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، ٢٠١١
(مليون متر مكعب)

	استخدام منزلي	*استخدام زراعي*	*المجموع*
الضفة الغربية			
الحوض الغربي	٧,٩	١٧,١	٢٥,٠
الحوض الشرقي	٧,١٣	١٢,٠	٢٥,٧
الحوض الشمالي – الشرقي	١١,٩	٢,٩	١٤,٨
الينابيع	٥	١٦,٣	٢١,٣
ميكوروت (شركة إسرائيل الوطنية للمياه)	٥٢	٥	٥٧,٠
المياه السطحية	صفر	٤	٤,٠
المجموع	٩٠,٥	٥٧,٣	١٤٧,٨
طبقة المياه الجوفية الساحلية في غزة	٩٢,٨	٨٦	١٧٨,٨
المجموع	**١٨٣,٣**	**١٤٣,٣**	**٣٢٦,٦**

المصدر: سلطة المياه الفلسطينية، ٢٠١١.

وللتصدي لحالات شح المياه المتزايد، بُذلت جهود متضافرة لتجميع المياه السطحية وحفظها في الغالب في صهاريج تتراوح سعتها بين ٨٠ و١٠٠ مليون متر مكعب. وتشير التقديرات إلى أن حجم المياه المجمعة سنوياً يتراوح بين ٣ و٤ ملايين متر مكعب يُستخدم القسط الأوفر منها في الري التكميلي لأشجار الفواكه، والزيتون بوجه خاص. ورغم أن كمية المياه المتاحة لجميع أشكال الاستخدام في الأرض الفلسطينية المحتلة زادت من ٢٤٤ مليون متر مكعب في عام ٢٠٠١ إلى ٣٢٧ مليون متر مكعب في عام ٢٠١١، فإن أقل من نصف هذه الزيادة يُستخدم في الري. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، من بينها تكلفة المياه المرتفعة في الأرض الفلسطينية المحتلة والأولوية التي يحظى بها توفير مياه الشرب للسكان الذين تتزايد أعدادهم.

وقد اتُّخِذ تدبير مؤقت لتنمية موارد المياه الفلسطينية واستخدامها في إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣ (المعروف أيضاً باسم اتفاقات أوسلو) الذي أقر حقوق الفلسطينيين في المياه ولكنه لم يحددها، ريثما تُجرى مفاوضات الوضع النهائي. ومع أن معظم أحواض طبقات المياه الجوفية يقع في الضفة الغربية، لم يُخصص اتفاق أوسلو إلا ربع المياه (١٣٨,٥ مليون متر مكعب) المستمدة من طبقات المياه الجوفية الثلاث في الضفة الغربية للفلسطينيين، بينما خُصِّصت الكمية المتبقية لإسرائيل.

وخلال فترة الترتيب المؤقت لمدة خمس سنوات من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، كان من المقرر أن تُتخذ القرارات ذات الصلة بالمياه بموافقة الطرفين. بيد أن هذا الترتيب ترك للشعب الفلسطيني حصة دنيا من الموارد المائية. ولا يزال الترتيب المؤقت قائماً بعد مضي أكثر من عقد على انقضاء أجله.

وفضلاً عن ذلك، مكَّن تفاوت القوة بين الطرفين وبنية المستوطنات الإسرائيلية التحتية والسيطرة على المنطقة جيم إسرائيل من التحكم في تخصيص الموارد المائية، فهي تتحكم في كمية المياه التي يستخرجها الفلسطينيون ولها حق رفض الاستثمار الفلسطيني في بنية المياه التحتية. بيد أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تتمتع بالسلطة نفسها ولا سبيل لديها للحصول على البيانات عن استخدام إسرائيل المياه. وقد دأبت إسرائيل على استخراج المياه بما يفوق المستوى الذي تقضي به المادة ٤٠ وهي "تصادر ٨٢ في المائة من المياه الجوفية الفلسطينية في الضفة الغربية" لاستخدامها داخل حدود إسرائيل أو في مستوطناتها (وزارة الزراعة الفلسطينية، ٢٠١٠). ومن شأن الإفراط في ضخ المياه أن يؤدي إلى نضوب طبقات المياه الجوفية وهو يشكل تهديداً جسيماً لموارد المياه الفلسطينية في المستقبل.

دال- نكران حقوق الفلسطينيين المائية

ظلت كمية المياه الموفّرة للفرد من قبل الفلسطينيين تتناقص بسبب القيود المفروضة على حفر الآبار وإصلاح بنية المياه التحتية. وبحلول عام ٢٠٠٧، كان المعدل الفلسطيني من المياه في الضفة الغربية نحو ١٢٣ لتراً للفرد في اليوم، وقد تناقصت هذه الكمية منذئذٍ في بعض المناطق، بينما يفوق المعدل الإسرائيلي هذه الكمية بأربعة أمثال ليصل إلى ٥٤٤ لتراً للفرد في اليوم (البنك الدولي، ٢٠٠٩). وإضافة إلى ذلك، لا تُتاح للفلسطينيين سوى نسبة ١٠ في المائة من طاقة إعادة التغذية السنوية لنظام المياه في الضفة الغربية (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية - القدس، ٢٠١١).

وتُحرم السلطة الوطنية الفلسطينية والمزارعون الفلسطينيون من الحق في إنشاء الآبار لتلبية الطلب المتزايد على المياه حتى وإن كان مصدر تلك المياه يقع بأكمله تقريباً في الضفة الغربية. وفي الحقيقة، تستخرج إسرائيل أكثر من حصتها

التي حددها الترتيب المؤقت، بينما يحصل الفلسطينيون على أقل من حصتهم فيضطرون لاستيراد ٥٠ في المائة من مياههم من إسرائيل (مركز العمل التنموي/ معاً، ٢٠١٠)، فعلى سبيل المثال، يخضع الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية لقيود في المنطقة جيم ويجب الحصول على إذن من إسرائيل لأنشطة الاستثمار الفلسطينية. ومن المألوف أن تُرفض طلبات السلطة الوطنية الفلسطينية للحصول على هذا الإذن أو تؤخر لسنوات في أفضل الحالات. فعلى سبيل المثال، لم تحصل سلطة المياه الفلسطينية على الإذن بتنفيذ مشروع وادي زومر للصرف الصحي إلا بعد ١٠ سنوات.

وبسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على موارد المياه الفلسطينية وتحويلها إلى المستوطنات الإسرائيلية، لا تمثل الزراعة المروية المحمية سوى ٢,٣ في المائة من مساحة الأراضي المزروعة في الضفة الغربية رغم أن الأراضي المروية أكثر إنتاجاً من الأراضي المطرية بمقدار ١٥ ضعفاً في المتوسط. وتشير التقديرات إلى أن نسبة ٢,٣ في المائة من الزراعة المروية المحمية تساهم بقرابة ٥٠ في المائة من مجموع الإنتاج النباتي، وذاك مؤشر جلي على أن ثمة قدرة هائلة لم تُستغل بعد.

وقد اعترف المجتمع الدولي بأزمة المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة وبوقعها على الاقتصاد. وفي هذا الصدد، أقر البرلمان الأوروبي، في قراره رقم ٢٦٩٤، بمشاكل الحصول على المياه وعواقبه وشدَّد على أهمية حماية حقوق السكان الفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية باعتبار ذلك من المقومات الأساسية لحل الدولتين المقترح. وجاء في ذلك القرار ما يلي "حيث إن السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وفي المنطقة جيم بوجه خاص، وفي القدس الشرقية يعانون من نقص شديد في المياه؛ وحيث إن المزارعين الفلسطينيين يتضررون أشد الضرر من قلة مياه الري بسبب استخدام إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية القسط الأوفر من هذه المياه؛ وحيث إن إتاحة الموارد المائية الكافية مقوم أساسي لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل" (European Parliament, 2012). ويدعو القرار الحكومة الإسرائيلية والسلطات الإسرائيلية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما من خلال توزيع المياه توزيعاً عادلاً يلبي احتياجات السكان الفلسطينيين.

الفصل الرابع
تقديرات التكلفة الاقتصادية لقطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر

تفرض القيود على تنمية المياه والزراعة الفلسطينية تكاليف مباشرة وغير مباشرة عديدة على الاقتصاد الفلسطيني تتجلى في ضياع فرص الإنتاج والعمالة والصادرات على النحو الوارد بيانه في هذا الفصل. وتقول السلطة الوطنية الفلسطينية إن إنتاج قطاع الزراعة الفلسطينية سيزداد زيادة ملموسة إذا أُنهي الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة جيم وأُزيلت القيود التي يفرضها الاحتلال عليها ووُزعت الموارد المائية توزيعاً عادلاً ومنصفاً. وسيتحقق ذلك بصفة أساسية من خلال استصلاح جميع الأراضي الصالحة للزراعة وريها وزراعة محاصيل عالية القيمة في غور الأردن. وقيمة الإنتاج الإضافية المحتمل تحقيقها من هذا التوسع هائلة وهي تثبت الإمكانات الضخمة لتنمية الأعمال التجارية الزراعية في المنطقة جيم التي ستكون بمثابة حجر الزاوية للسيادة الفلسطينية والتنمية الاقتصادية الفلسطينية (وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، ٢٠١٣).

وقد بلغت تقديرات التكاليف الاقتصادية الناشئة عن الاحتلال من حيث فقدان الإنتاج المحتمل لعام ٢٠١٠، ٦,٩ مليارات دولار، أو نحو ٨٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، ٢٠١١). ولو لم يحدث هذا الفقدان وتحقق الإنتاج المحتمل، لأصبحت ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية متوازنة ولتوفرت موارد لا يستهان بها لإنفاقها على التنمية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على نحو مستدام.

ومنذ وقت قريب، قدم البنك الدولي تقديرات جزئية لتكلفة الاحتلال الإسرائيلي المنطقة جيم، شملت الفوائد الاقتصادية التي تجنيها إسرائيل ومستوطناتها الآن والفوائد المحتملة المباشرة وغير المباشرة التي ستعود على الفلسطينيين إن رفعت القيود المفروضة على الوصول (البنك الدولي، ٢٠١٣). وخلص التقرير من سيناريو وضعه لواقع افتراضي بديل يخلو من أي قيود مادية أو قانونية أو تنظيمية على الاستثمار الفلسطيني وأي قيود على أصحاب الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية تحول دون قيامهم بالاستثمار والإنتاج والبيع في المنطقة جيم، إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني يمكن أن يزداد زيادة ملموسة إن أُتيح الوصول من دون عائق إلى ٣٢٦ ٤٠٠ دونم من الأراضي القابلة للزراعة ومئات الألاف من دوانم المراعي والغابات وأمكن الحصول على مياه الري في المنطقة جيم. بيد أن ري ٣٢٦ ٤٠٠ دونم من الأراضي الزراعية الإضافية المفترض إتاحتها للفلسطينيين في المنطقة جيم سيقتضي توفير نحو ١٨٩ مليون متر مكعب من المياه سنوياً، بينما يبلغ المقدار المخصص للفلسطينيين حالياً بموجب اتفاق أوسلو ١٣٨,٥ مليون متر مكعب. وقدَّر التقرير أن ري هذه المساحة غير المستغلة واستغلال المراعي والغابات الإضافية سيحقق نحو ٧٠٤ ملايين دولار إضافية من القيمة المضافة للاقتصاد الفلسطيني، أي ما يعادل ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١.

وتقديرات الزيادة المحتملة في إنتاج المنطقة جيم، الواردة في تقرير البنك الدولي، جزئية ومحافظة وغير شاملة. فعلى سبيل المثال، استُبعِدت من حسابات الأراضي القابلة للزراعة التي يحتمل أن يزرعها الفلسطينيون ١٨٧ ٠٠٠ دونم يستغلها المستوطنون بشكل مباشر. ولو كانت الأراضي الواقعة في المنطقة جيم قد حُوِّلت للسلطة الوطنية الفلسطينية

بحلول عام ٢٠٠٠، حسبما قررته اتفاقات أوسلو، لأضحت مساحة الأراضي القابلة للزراعة المتاحة للفلسطينيين أكبر من المساحة المذكورة في التقرير بنسبة ٥٧ في المائة ولوصلت إلى ٤٠٠ ٥١٣ دونم، عوضاً عن ٤٠٠ ٣٢٦ دونم. وهذا يعني أن عبء الاحتلال على القاعدة الزراعية الفلسطينية أشد وطأة من ذلك بكثير (الأونكتاد، ٢٠١٤). غير أنه تجدر الإشارة إلى أن حسابات البنك الدولي تناولت فقط التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لاحتلال المنطقة جيم التي تستأثر بأكثر من ٦١ في المائة من أراضي الضفة الغربية. ومع ذلك، ستكون التحسينات الإضافية المحتملة في الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية في بيئة خالية من الاحتلال أكبر كثيراً من التقديرات الواردة في تقرير البنك الدولي وذلك دون تضمين قطاع غزة، إذ إن ثمة قيوداً مفروضةً على الاستثمار في بقية الضفة الغربية، أي في المنطقتين ألف وباء، منها القيود المفروضة على أنشطة تجهيز المنتجات الزراعية في المناطق الطرفية الحضرية.

وفوق العبء الذي يلقيه الاحتلال على كاهل قطاع الزراعة الفلسطينية، قدَّر تقرير البنك الدولي أن تبلغ الزيادة الإضافية المباشرة المحتملة في الإنتاج من القطاعات المُقيَّمة (الزراعة واستغلال معادن البحر الميت ومقالع الحجارة والمحاجر، والبناء، والسياحة، والاتصالات، ومستحضرات التجميل) ٢,٢ مليار دولار على الأقل في السنة بالقيمة المضافة، وهو مبلغ يعادل ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١. وسيتحقق معظم هذه الزيادة من استغلال الموارد الزراعية ومعادن البحر الميت.

وفضلاً عن ذلك، ذكر التقرير أن الفوائد غير المباشرة الناشئة عن إزالة القيود المفروضة في المنطقة جيم ستكون كبيرة. وستنشأ هذه الفوائد من استبعاد التكاليف الدينامية التي يسببها نقص البنية التحتية المادية والمؤسسية. ومن الأمثلة التي ساقها التقرير في هذا الصدد عجز السلطة الوطنية الفلسطينية عن إنشاء طرق فرعية، مما يزيد الوقت الذي تستغرقه الرحلات ويرفع تكلفتها. وقد أعاقت حالة شبكة الطرق السيئة من جانبها تطوير بُنى تحتية أُخرى مثل الخدمات المصرفية، مما يضع مزيداً من العراقيل أمام المستثمرين والقطاع الخاص بوجه عام. وقدَّر التقرير أن مجموع القيمة المضافة المحتملة، المباشرة وغير المباشرة، التي يحققها تخفيف وطأة قيود الاحتلال الحالية المفروضة على الوصول إلى المنطقة جيم سيبلغ ٣,٤ مليارات دولار، أو ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١١، وذلك باحتساب التأثيرات المضاعفة المحافظة.

ومن حيث الروابط بين القطاعات، اتضح أن السياحة، على سبيل المثال، يُمكن أن تُنشِّط الإنتاج الزراعي وأن الطلب على المنتجات الزراعية، مثل منتجات الألبان والمخبوزات والفواكه واللوز المنتجة محلياً، سيزداد لو استُغِّلت الإمكانات السياحية في المنطقة جيم. ومن حيث الجوانب المالية، فلو استغلت السلطة الوطنية الفلسطينية الزيادة المحتملة في الناتج المحلي الإجمالي، فستبلغ الزيادة في إيرادات الضرائب نحو ٨٠٠ مليون دولار، وهو مبلغ يمكن استخدام جزء منه لتمويل الاستثمار الذي تشتد الحاجة إليه لتعزيز البنية التحتية الزراعية الضعيفة والمتردية وزيادة إنتاجية المزارعين الفلسطينيين وقدرتهم على المنافسة.

وأشار التقرير، ودراسات سابقة له أجراها البنك الدولي ووزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس، إلى أن التحديد الكمي لتكاليف الاحتلال الفعلية التي يتكبدها الاقتصاد الفلسطيني بوجه عام والقطاع الزراعي على وجه التخصيص لا يزال أمراً ملحاً رغم التعقيدات والصعوبات التي تكتنف هذه العملية. ويستدعي تقدير تكاليف الاحتلال الاقتصادية أن تضطلع السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع الدولي بعمل جماعي قائم على التعاون. وينبغي أن يتعاون أصحاب المصلحة وأن يقدموا الدعم لجهود التوثيق والتحليل والدراسات الرامية إلى تحديد تكاليف الاحتلال الاقتصادية تحديداً كمياً، وأن تُدرج هذه المسألة في خطة التنمية الفلسطينية.

الفصل الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

ألف- التعويل على مواطن قوة القطاع الزراعي والفرص المتاحة فيه

يتبيَّن من هذه الدراسة أن العقبات الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة الفلسطينية، إن لم يكن الاقتصاد الفلسطيني برمته، ترتبط بالاحتلال أكثر مما ترتبط بالسياسات الاقتصادية التي تضعها السلطة الوطنية الفلسطينية ذات القدرة المحدودة على تسيير دفة الاقتصاد بسبب قلة مواردها المالية وضيق حيز السياسات المتاح لها. فخلال عقود عديدة، انطوى الاحتلال على نزع ملكية الأراضي والموارد المالية وإفلاس المزارعين والمنتجين وإضعاف تنافسية الأعمال التجارية القائمة وتضييق فرص التسويق وتقلّص الأراضي والموارد المائية اللازمة لنمو مؤسسات الإنتاج وتقويض استثمارات القطاع الخاص بزيادة التكاليف التي يتحملها المنتجون والمخاطر التي يتعرضون لها.

وإضافة إلى ذلك، زادت تكاليف الإنتاج والمعاملات زيادة فادحة وقوَّضت تنافسية وأرباح المنتجين الفلسطينيين الذين باتوا يواجهون مزيداً من الصعاب في منافسة المنتجات الآتية من المستوطنات الإسرائيلية ومن بلدان أخرى يستخدم فيها المنتجون تكنولوجيات متطورة ويحصلون على المياه ويلجون الأسواق من دون عائق ولا يتحملون إلا تكاليف عادية بل وتكاليف مخفضة في كثير من الأحيان ناشئة عن مختلف الإعانات التي تُقدم لهم.

بيد أن قطاع الزراعة الفلسطينية يظل، رغم الأضرار التي لحقت به منذ عام ١٩٦٧، من أكثر ركائز الاقتصاد الفلسطيني صموداً، فهو يتمتع بالقدرة على التعافي بخطى أسرع وأكثر استدامة من القطاعات الأخرى. وتؤكد دراسات عديدة أن رفع القيود عن هذا القطاع وتمكينه من خلال إتاحة الوصول إلى المياه والأراضي وولوج الأسوق من دون عائق وتوفير الاستثمارات الملائمة والبنية التحتية سيؤدي إلى توسيع مساحة الأراضي المروية توسيعاً ملموساً، ولا سيما في المنطقة جيم وغور الأردن، وإلى ارتفاع القيمة المضافة المحققة من الزراعة إلى أكثر من ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية - القدس، ٢٠١١). وحتى تنمو الزراعة الفلسطينية التي تستغل في الوقت الحالي أقل من ربع إمكاناتها على وجه التقريب نمواً كاملاً، ينبغي الإسراع في إيجاد حل لمشكلة عدم تحكم الفلسطينيين في الموارد الشحيحة من الأراضي والمياه. وما لم يتمتع الشعب الفلسطيني بالسيادة على الموارد الطبيعية، سيتعذر وضع وتنفيذ خطط سديدة لتحقيق التنمية المستدامة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ويستدعي التعافي الاقتصادي والزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة اتخاذ خطوات صادقة نحو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على النحو الذي انعقد عليه توافق الآراء في المجتمع الدولي. وريثما يتحقق ذلك، لن يتحقق النمو الاقتصادي المستدام إلا برفع الحصار عن غزة والتخلي عن سياسة الإغلاق في الضفة الغربية ورفع القيود عن الاستثمار العام والخاص، لا سيما في المنطقة جيم.

ويقتضي التعافي الاقتصادي أيضاً أن تقدم الجهات المانحة في الوقت المناسب دعماً كبيراً يمكن التنبؤ به لا لأغراض دعم الميزانية فحسب، بل ولتمويل الاستثمار بغية إنعاش القاعدة الإنتاجية المنهَكة. فمن أصل المساعدة التي قدمتها الجهات المانحة وقدرها ٢,٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٩، استأثر دعم الميزانية بمبلغ ١,٤ بليون دولار لتغطية ٨٥

في المائة من عجز الميزانية المتكرر، بينما بلغ تمويل مشاريع التنمية ٣٩٠ مليون دولار، أي ١٦ في المائة من مدفوعات المعونة (البنك الدولي، ٢٠١٠). ونظراً لتجاهل الإنفاق على التنمية في ميزانيات السلطة الوطنية الفلسطينية والمعونة المقدمة من الجهات المانحة، ظلَّ إهمال القطاع الزراعي المتواصل يزداد شدة.

وتتمتع الزراعة بقدرة كامنة فعلية وكبيرة على المساهمة في التعافي الاقتصادي. وبما أن مستوى إنتاجية الوحدة الزراعية الفلسطينية منخفض، فإن التوقع المعقول لزيادة هذه الإنتاجية يقتضي اتخاذ تدابير محددة الأهداف تجعل منتجي المنتجات الزراعية الأولية والثانوية أقدر على منافسة الواردات من إسرائيل وغيرها في السوق الفلسطينية وتعزز تنافسية الصادرات الزراعية إلى الأسواق الخارجية. ويمثل تحسين سلسلة القيمة في كل خطوة عنصراً أساسياً في استراتيجية تعزيز تنافسية المنتجين الزراعيين الفلسطينيين.

وحتى في الظروف السائدة حالياً، يمكن فعل الكثير لإيقاف تدهور الاقتصاد الفلسطيني بتحسين استخدام الموارد الزراعية وغير الزراعية. وينبغي أن تقوم التدابير السديدة في مضمار السياسات على معرفة مكامن القوة والضعف في القطاع الزراعي والفرص المتاحة فيه. وتشمل مكامن القوة والفرص ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

(أ) قرون عديدة من التقاليد والدراية في استغلال الأرض لزراعة الفواكه والخضروات وتربية المواشي والتحلي بروح المثابرة التي تكفل الاستمرار؛

(ب) توافر أنواع من المحاصيل وسلالات المواشي مقاومة للأمراض ومتكيفة مع المناخ؛

(ج) تنوع المناخ والبيئات الزراعية الذي يمكِّن الأرض الفلسطينية المحتلة من إنتاج طائفة من المحاصيل وتصديرها طوال العام؛

(د) وجود الكثير من النوايا الحسنة، فضلاً عن الدعم الفعلي والمتوقع من المجتمع الدولي والجهات المانحة الرئيسية وهو أمر يمكن تسخيره لتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي؛

(هـ) احتمال قيام سوق متخصصة محتملة واسعة ومربحة بفضل الطلب القوي في الأسواق المحلية والدولية على زيت الزيتون الذي تنتجه الأرض الفلسطينية المحتلة؛

(و) كثرة المستثمرين المحتملين من الشتات الفلسطيني الذين قد يرغبون في الاستثمار في الإنتاج الزراعي الأولي والثانوي، إن توفرت البيئة المواتية؛

(ز) التدابير المتخذة في مضمار السياسات التي يمكن أن تهتدي بتحليل سلسلة القيمة لمعرفة مقدار القيمة التي يمكن إضافتها لمشاريع الأعمال الزراعية؛

(ح) المزايا التي يمكن تحقيقها من تسخير معارف وخبرات ومهارات العديد من العمال الزراعيين الفلسطينيين غير المستخدمين في الوقت الحالي أو الذين يعملون دون طاقتهم ويشكلون رصيداً لعمالة ماهرة مهملة وغير مستغلة إلى حدٍ بعيد في الوقت الحالي.

ويقتضي استغلال الموارد الزراعية الحالية بالطريقة المثلى أن تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية وشركاؤها الإنمائيون الدوليون تدابير جادة وبعيدة المدى في مضمار السياسات. وترد في الأقسام الفرعية التالية بعض المقترحات الرامية إلى تعزيز قطاع الزراعة الفلسطينية وتغيير اتجاه المسار الهابط الذي يسلكه.

باء- ينبغي أن تزيد السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة الاستثمار في القطاع الزراعي

بلغ نصيب القطاع الزراعي ١,٤ في المائة فقط من مجموع المعونة الدولية (نحو ١٤ مليون دولار، من أصل ١ مليار دولار) بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠ وتناقصت حصته، بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، إلى نحو ثلاثة أرباع واحد في المائة، أو ٣٠ مليون دولار من أصل ٤ مليارات دولار (Taghdisi-Rad, 2011). وبالمثل، لم يُوجَّه نحو التنمية الريفية من التمويل الذي قدمته الجهات المانحة إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية سوى ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨.

ورغم الزيادات الدنيا التي خصصتها السلطة الوطنية الفلسطينية والجهات المانحة للزراعة في ميزانية التنمية في السنوات القليلة المنصرمة، لا تزال مخصصات الميزانية دون الاحتياجات بكثير في هذا القطاع الاستراتيجي الهام. ونظراً لتضافر القيود التي يفرضها الاحتلال على القطاع الزراعي والإهمال الذي يعاني منه هذا القطاع، انخفضت حصته في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ما بين ٥ و٦ في المائة في السنوات القليلة الماضية.

ورغم اعتراف السلطة الوطنية الفلسطينية إسمياً بأهمية القطاع الزراعي، فإنها لم تخصص له، منذ إنشائها، إلا ما يزيد قليلاً عن ١ في المائة من مجموع ميزانيتها السنوية، بينما خُصِّص قرابة ٨٥ في المائة من ميزانية الزراعة لمرتبات موظفي وزارة الزراعة، وهو نمط لا يزال سائداً حتى الآن (الأونكتاد، ٢٠١٢). ومن الواضح تماماً أن القيود المختلفة المفروضة على الموارد والوصول حالت دون أن تقدم السلطة الوطنية الفلسطينية الدعم الكافي لقطاع الزراعة المحاصر. فالأزمات الاقتصادية والسياسية والإنسانية المتكررة، ومنها العمليات العسكرية في تموز/ يوليه وآب/ أغسطس ٢٠١٤، استأثرت بجل مواردها الشحيحة وطاقتها واهتمامها السياسي. بيد أن السلطة الوطنية الفلسطينية شدَّدت، في خطتها الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، على أن ثمة حاجة لاستراتيجية تُمكِّن من إقامة قطاع زراعي مستدام وقادر على المنافسة على الصعيد الدولي.

ولتذليل الصعاب المزمنة التي تعترض سبيل قطاع الزراعة الفلسطينية، ثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير في مضمار السياسات يُبتغى منها تعزيز منظمات المزارعين وضبط تكاليف الإنتاج وزيادة العائدات زيادة قصوى. وتدعو الحاجة أيضاً إلى بذل جهود محددة الأهداف لدعم صغار المزارعين في مجالات مثل التسويق، بإنشاء تعاونيات للتسويق الزراعي، أو إقامة مؤسسة تقدم خدمات المحاصيل والخدمات البيطرية، فضلاً عن الخدمات في مجالات التعبئة والتخزين البارد والنقل والتسويق النهائي للمنتجات. وينبغي أن يشكل تدريب المزارعين والعاملين تدريباً يعزز قدراتهم ومهاراتهم جزءاً من حزمة كاملة تشمل حملات إذكاء الوعي والحملات الدعوية لتحقيق مصالح المزارعين.

ويُمكِّن وضع إطار سليم يستفيد من قدرات التعاونيات في تطوير قطاع الزراعة الفلسطينية واستخلاص الدروس من تجارب التعاونيات الناجحة في أنحاء العالم كافة. وفي الحالة المثلى، ينبغي أن يكون هذا الإطار جزءاً من مجموعة شاملة من السياسات والقوانين التي تُنظِّم الإنتاج الزراعي وعملية تجهيزه وتجارته وتؤثر فيها. وفيما يتعلق بمبادرة إنشاء التعاونيات، يُمكن أن تُبذل أيضاً جهود لإنشاء أسواق متخصصة في الخارج للزيتون وغيره من المنتجات الزراعية التي يتأكد تمتعها بميزة تنافسية. وينبغي أن تُبذل أيضاً جهود ترمي إلى تحسين الإنتاجية في سلسلة القيمة برمتها. وقد تشمل هذه الجهود تفعيل مؤسسة المقاييس والمواصفات الفلسطينية ومجلس الزيتون الفلسطيني وتحديثهما.

بيد أن جهود تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي ينبغي أن تسبقها دراسات لتحديد المجالات المحتملة للاستثمار الزراعي ووضع الأولويات وتقييمها لتكون أساساً لاتخاذ تدابير منسقة من قِبل السلطة الوطنية الفلسطينية وشركائها

الإنمائيين. وينبغي أن تُجري وزارة الزراعة والجهات المانحة مشاورات لتحديد أفضل السبل لتمويل خطة العمل الزراعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لكفالة وضع الأولويات الملائمة وتوزيع المخصصات بالطريقة المثلى. وينبغي أن تعزز الجهات المانحة دعمها لتنمية الاقتصاد الفلسطيني بمنح الأفضلية، قدر المستطاع، للمنتجين الزراعيين الفلسطينيين ومصادر الإمداد الفلسطينية عند شرائها للأنواع المختلفة من السلع التي تستخدمها وتوزعها على الفلسطينيين.

جيم- الحاجة ماسة لإنشاء مصرف فلسطيني للتنمية الزراعية

أبرز تقرير الأونكتاد عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد للشعب الفلسطيني لعام ٢٠١٢ أن ثمة حاجة ماسة لإنشاء مصرف عام غير ربحي للتنمية الزراعية توفر له أرصدة كافية لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية وتخفيف وطأة القيود الإسرائيلية المفروضة على الزراعة الفلسطينية وعكس مسار التأثيرات الناجمة وما تمخض عنه ذلك من عجز السوق عن توفير خدمات التمويل والضمان التي تشتد حاجة المزارعين إليها (الأونكتاد، ٢٠١٢). وبما أن القطاع الزراعي يمكن أن ينهض بدور استراتيجي في جعل الأراضي والمياه بمنأى عن المصادرة، ينبغي أن تشمل مهام المصرف المقترح تقاسم المخاطر الملازمة للأنشطة الزراعية، سواء أكانت تعزى إلى عوامل طبيعية أو سياسية أم إلى تقلب أسعار المدخلات والمخرجات. وينبغي أن تشمل مهمة المصرف تقديم خدمات الائتمان والضمان للمزارعين ودعم التسويق وخدمات ما بعد الحصاد وتمويل الاستثمار في البنية التحتية للزراعة والمياه وتوفير الضمانات له.

ومن التدابير التصحيحية التي ينبغي أن تنفذها السلطة الوطنية الفلسطينية والمصرف المقترح تقديم الإعانات لبعض عوامل الإنتاج لتعويض التكاليف الناجمة عن القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد الأسمدة وتحمُّل تكاليف الاحتلال الأخرى. ويمكن أن تتجسد هذه التدابير في البرامج التالية: تعويض المزارعين عن الأشجار المقتلعة وزراعة أشجار جديدة؛ وترويج المنتجات الزراعية الفلسطينية محلياً ودولياً وتحسين الأراضي واستصلاحها.

دال- ينبغي تحسين سلالات المواشي والعلف والمحاصيل الحقلية

ثمة قدرات لا يستهان بها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة لتحسين الإنتاج الحيواني، ولا سيما إنتاج الأبقار الحلوبة. ويمكن زراعة العلف في غزة باستغلال مياه المجاري المعالجة بل وحتى مياه المحيط الحيوي بتكثيف الرطوبة ليلاً. والرغل (السرمق) نبات مقاوم للملوحة يمكن أن ينمو في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويمكن زراعة نبات الفصفصة والبرسيم الغنيين بالنيتروجين بين أشجار الموالح، وهي كلها نباتات يجب ريها بماء عذب غير أُجاج. وإضافة إلى ذلك، لا يحتاج نبات الفِصة الذي ينمو بشكل جيد في المنطقة الليبية شبه الصحراوية وفي الأراضي الجافة في أستراليا (في معدل أمطار يتراوح بين ١٥٠ و٢٥٠ مليمتر) إلى أي عناية وهو نبات غني بالمواد المغذية يمكن الاستفادة منه لأغراض الرعي في عين المكان. وهو ينمو نمواً زاحفاً يُثبِّت الكثبان ويمكن جني بذوره الشوكية بجر كتلة من صوف الأغنام عليه. وإضافة إلى ذلك، يمكن تكوير بعض البقول، مثل اللوبياء والبطاطس الحلوة، لتغذية الدجاج والأسماك في برك غزة عندما تكون التكلفة النسبية مواتية.

هاء- يلزم إتاحة الوصول إلى المنطقة جيم من دون عائق

تكتسي المنطقة جيم والقدس الشرقية أهمية حاسمة في خطط التنمية ومشاريعها، وهو أمر تدركه السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي بشكل متزايد. وسبق أن أُشير إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية ذكرت، في تقريرها المقدم إلى اجتماع لجنة الاتصال المخصصة الذي عُقد في بروكسيل في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣، أن المنطقة جيم تمثل "العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني". ونظراً لهذه الأهمية الحاسمة، ينبغي أن تبذل السلطة الوطنية الفلسطينية والمجتمع الدولي جهوداً لتمكين الفلسطينيين من الوصول من دون عائق إلى أراضي المنطقة المعينة حالياً بوصفها المنطقة جيم التي تمثل ثلثي الأراضي الزراعية في الضفة الغربية. وثمة حاجة أيضاً لتمكين الفلسطينيين من الوصول إلى ٨٥ في المائة من المراعي الواقعة في المنطقة جيم أو على مقربة منها. وما لم يُتح الوصول إلى المنطقة جيم، فلا يُمكن أن تتحقق التنمية الزراعية الفلسطينية ولا أن تُقام دولة فلسطينية قابلة للبقاء أو اقتصاد فلسطيني مستدام.

وقد تأخر كثيراً وضع خطة للتنمية الزراعية والريفية لهذه المنطقة. وينبغي أن تتضمن بنود هذه الخطة إقامة شبكات صغيرة ومتوسطة الحجم لتجميع المياه بغية استغلال مياه الأمطار والفيضانات. وثمة حاجة عاجلة أيضاً للتفاوض مع السلطات الإسرائيلية بشأن الحق في إنشاء الآبار واستخدام مياه الأمطار استخداماً أمثل في المنطقة جيم. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون السلطة الوطنية الفلسطينية سباقة إلى تقديم كل ما في وسعها من مساعدة لمزارعي المنطقة جيم، لا سيما أولئك الذين أصابتهم أضرار جسيمة من المستوطنات وجدار الفصل.

واو- ينبغي تعويض التأثير الناجم عن استخدام العملة الإسرائيلية وسعر الصرف الإسرائيلي

في السنوات القليلة الماضية، لاحظ الأونكتاد أن تقهقر القطاع الزراعي يمثل جزءاً من ضائقة أوسع نطاقاً يعاني منها قطاع السلع الفلسطينية المتداولة تجارياً الذي يندرج في إطاره قطاعا الزراعة والصناعة الفرعيان. وقد أكد الأونكتاد أيضاً أن الاختناق الذي تعاني منه التنمية الاقتصادية الفلسطينية يتسم بضعف قطاع السلع القابلة للتداول التجاري الذي يحد الحصار من قدراته وضمور القاعدة الإنتاجية وضعف التنافسية الدولية بسبب استخدام العملة الإسرائيلية وسعر الصرف المقترن بها. ولا يعزى تعثر تنمية قطاع السلع القابلة للتداول التجاري وقطاع الزراعة الفرعيين إلى تدمير القاعدة الإنتاجية وتكاليف المعاملات المرتفعة فحسب بل وإنه يعود أيضاً إلى سعر الصرف غير التنافسي الناشئ عن استخدام العملة الإسرائيلية التي يعبر سعر صرفها عن ظروف ومصالح الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تقدماً والمختلف هيكلياً.

وبسبب الآثار المشتركة لهذه العوامل أصبح وضع المنتجين الفلسطينيين، الزراعيين وغير الزراعيين، في قطاع السلع القابلة للتداول التجاري غير مواتٍ إلى حد بعيد إزاء منافسيهم الأجانب في الأسواق الداخلية والخارجية على حدٍ سواء. وأفضى هذا الوضع غير المواتي إلى إضعاف مجمل عملية التنمية، إذ حال دون تحقُّق الآثار التراكمية للنمو وآثار التعلُّم الطويلة الأجل التي تنشأ عن أنشطة الإنتاج المستمرة، وزاد من حدة الاعتماد على المعونة وتحويلات الفلسطينيين المقيمين في الخارج التي تمثل مجتمعةً ما يزيد عن ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتشكل المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية والاستثمار والطلب الكلي.

وفضلاً عن ذلك، شوَّه قطاع السلع القابلة للتداول التجاري الضعيف هيكل الاقتصاد بزيادة تكثيف النشاط الاقتصادي في قطاع السلع غير القابلة للتداول التجاري وفي مقدمتها الخدمات والبناء تكثيفاً ألحق الضرر بقطاعي التصنيع والزراعة. وتكثيف النشاط لاقتصادي على هذا النحو عملية غير صحية نظراً لضيق المجال المتاح لتحقيق مزيد من التوسع في قطاعي الخدمات والبناء لأنهما أقل حيوية من قطاعي التصنيع والزراعة وقدرتهما على إيجاد فرص العمل والابتكار التكنولوجي محدودة.

وكما يتبيَّن من التقارير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد للشعب الفلسطيني، يمثل سعر الصرف الحقيقي عاملاً رئيسياً في تدفق التجارة الفلسطينية، بما في ذلك الواردات والصادرات الزراعية. ولا ريب في أن الأخذ بالسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف المعمول بها في الاقتصاد الإسرائيلي الأكثر تطوراً يقوِّض التنافسية الفلسطينية، كما لا ينبغي الاستمرار في تجاهل الأدلة التي تثبت أن استخدام العملة الإسرائيلية يلحق الضرر بالتنمية الفلسطينية (الأونكتاد، ٢٠١٠ و٢٠١١).

وبما أن الشروط السياسية والمؤسسية اللازمة لاستحداث عملة فلسطينية غير متوافرة في الوقت الحالي، فقد يتمثل التدبير التصحيحي الممكن لتعويض جزءٍ من الآثار الناشئة عن استخدام العملة الإسرائيلية في وضع نظام للضرائب والإعانات تُفرض في إطاره ضرائب على واردات مختارة وتُستخدم الإيرادات المحققة منها لا لتعزيز الزراعة بغرض التصدير فحسب بل ولدعم الإنتاج الزراعي الذي ينافس الواردات. وينبغي ألا يُعدُّ هذا النظام مثالاً نمطياً لإدارة التجارة، وإنما مسعى يُبتغى منه تعزيز القدرة التنافسية المحدودة الناشئة عن استخدام العملة الإسرائيلية وتعويض التكاليف الإضافية التي يتحملها المنتجون الفلسطينيون بسبب الاحتلال وسياسة الإغلاق وتشرذم السوق الداخلية.

زاي- ينبغي حماية البيئة

تؤثر التهديدات البيئية الرئيسية، مثل الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وتغير المناخ، في الممارسات الزراعية السديدة والسيئة وتتأثر بها. ولذلك، يلزم أن تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية سياسات تتسق مع تشجيع استخدام الأراضي استخداماً آمناً وسليماً ومع اتباع الممارسات الزراعية السديدة، مثل حفظ التربة وغرس الغابات وإعادة تأهيل المراعي وتجميع المياه واستخدام التطبيقات المقتصدة للمياه وغرس الأشجار وحماية التنوع البيولوجي الزراعي وإعادة استخدام مياه المجاري المعالجة وإعادة تدوير مخلفات المحاصيل.

المرفق
المواد الكيميائية الممنوعة والمقيدة في الضفة الغربية

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد البحوث التطبيقية – القدس ٢٠١١.

١- أملاح الكلورات

(أ) كلورات البوتاسيوم ($KClO_3$)

(ب) كلورات الصوديوم ($NaClO_3$)

٢- أملاح فوق الكلورات

(أ) فوق كلورات البوتاسيوم ($KCLO_4$)

(ب) فوق كلورات الصوديوم ($NaClO_4$)

٣- بيروكسيد الهيدروجين (H_2O_2)

٤- حمض النيتريك (HNO_3)

٥- زيلين المسك ($C_{12}H_{15}N_3O_6$)

٦- الزئبق (Hg)

٧- سداسي أمين ($C_6H_{12}N_4$)

٨- برمنغنات البوتاسيوم ($KMnO_4$)

٩- حمض الكبريتيك (H_2SO_4)

١٠- سيانيد البوتاسيوم (KCN)

١١- سيانيد الصوديوم (NaCN)

١٢- الكبريت (S)

١٣- الفوسفور (P)

١٤- مسحوق الألمنيوم (Al)

١٥- مسحوق المغنيسيوم (Mg)

١٦- النفثالين ($C_{10}H_8$)

١٧- الأسمدة

(أ) نترات الأمونيوم (NH_4NO_3)

(ب) نترات البوتاسيوم (KNO_3)

(ج) اليوريا (CH_4N_2O)

(د) نترات اليوريا ($CH_4N_2ONO_3$)

(هـ) الأسمدة المحتوية على النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم بتركيز يبلغ ٢٧-١٠-١٧

(و) الأسمدة المحتوية على النيتروجين والفسفور والبوتاسيوم بتركيز قدره ٢٠-٢٠-٢٠

(ز) أي سماد يحتوي على أي مواد كيميائية واردة في (أ) إلى (ج)

١٨- أملاح النيتروز من المعادن الأخرى:

(أ) نترات الصوديوم ($NaNO_3$)

(ب) نترات الكالسيوم ($Ca(NO_3)2$)

١٩- مبيدات الآفات

(أ) اللانيت

(ب) الإندوسولفان ($C_9H_6Cl_6O_3S$)

٢٠- ملح النتريت

٢١- بروميد الميثيل (CH_3Br)

٢٢- كلوريد البوتاسيوم (KCL)

٢٣- الفورمالين

٢٤- جليكول الإيثلين ($C_2H_6O_2$)

٢٥- غليسِرين (C_3H_8O).

المراجع

Applied Research Institute - Jerusalem (2007). A review of the Palestinian agricultural sector. Available at http://www.arij.org/files/admin/2007_agricutlure_sector_review_english_lr.pdf (accessed 15 June 2015).

B'Tselem (2013). Acting the landlord: Israel's policy in Area C, the West Bank. Available at http://www.btselem.org/publications/summaries/201306_acting_the_landlord (accessed 15 June 2015).

Kerem Navot (2013). Israeli settlement agriculture as a means of land takeover in the West Bank. Available at http://rhr.org.il/heb/wp-content/uploads/Kerem-Navot.pdf (accessed 15 June 2015).

Glover S and Hunter A (2010). Meeting Future Palestinian Water Needs. Economic Policy Research Institute. Jerusalem and Ramallah.

Haddad M (1993). Disposal of Wastewater in the Occupied Palestinian Territories. Shu'un Tanmawiyyeh. 3(11): 95-103.

International Labour Office (2014). Report of the Director General - Appendix: The situation of workers of the occupied Arab territories. 103rd session of the International Labour Conference. Geneva. 28 May - 12 June.

Ma'an Development Centre (2010). Draining away: The water and sanitation crisis in the Jordan Valley. Available at http://www.maan-ctr.org/category.php?id=3b70y15216Y3b70&page=6 (accessed 15 June 2015).

Office of the Quartet Representative (2013). Report for the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. New York. September

Palestinian Central Bureau of Statistics (2010). Agricultural census report.

_____(2012a). Annual statistical report: Israeli settlements in the Palestinian Territory.

_____(2012b). Press report on the labour force survey results. August.

_____(2013). Special statistical bulletin on the sixty-fifth anniversary of the Palestinian Nakba.

Palestinian Environmental Quality Authority (2010). Environment sector strategy. March.

Palestinian Ministry of Agriculture (2010). Agriculture sector strategy: A shared vision - 2011-2013. July.

Palestinian Ministry of National Economy and Applied Research Institute - Jerusalem (2011). The Economic Costs of the Israeli Occupation for the Occupied Palestinian Territory. Available at http://www.un.org/depts/dpa/qpal/docs/2012Cairo/p2%20jad%20isaac%20e.pdf (accessed 15 June 2015).

Palestinian Ministry of Planning and Administrative Development (2013). A State under occupation. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. Brussels. March.

Palestinian Monetary Authority, Palestinian Central Bureau of Statistics and Economic Policy Research Institute (2012). Economic and Social Monitor No. 27. Available at http://www.pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/English/Quarterly%20Reports/Economic%20Monitors/Economic_Monitor_27_EN.pdf (accessed 15 June 2015).

Palestinian Water Authority (2011). Annual status report on water resources, water supply and wastewater. December.

_____(2012). Palestinian water sector: Status summary report. September.

Taghdisi-Rad S (2011). *The Political Economy of Aid in Palestine: Relief from Conflict or Development Delayed?* Routledge. New York and London.

Toaldo M (2013). *Beyond the Paris Protocol: Reforming Israeli-Palestinian economic relations*. European Council of Foreign Relations.

_____(2010). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/57/4. 13 July.

_____(2011). Rebuilding the Palestinian Tradable Goods Sector: Towards Economic Recovery and State Formation. United Nations publication. New York and Geneva.

_____(2012). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/59/2. 13 July.

_____(2014). Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory. TD/B/61/3. 7 July.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2012a).

The humanitarian impact of the takeover of Palestinian water springs by Israeli settlers. March.

_____(2012b). The humanitarian impact of Israeli settlement policies. December.

_____(2013). Area C of the West Bank: Key humanitarian concerns. January.

_____(2014). Fragmented lives: Humanitarian overview 2013. March.

World Bank (2009). Assessment of restrictions on Palestinian water sector development. Report No. 47657-GZ.

_____(2010). Towards a Palestinian State: Reforms for fiscal strengthening. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. Madrid. April.

_____(2012). Fiscal crisis, economic prospects: The imperative for economic cohesion in the Palestinian territories. Ad Hoc Liaison Committee Meeting. New York. September.

_____(2013). Area C and the future of the Palestinian economy. Report No. AUS2922.

Printed at United Nations, Geneva – 1519085 **(A)** – July 2016 – 264 – **UNCTAD/GDS/APP/2015/1**